



صفحة (٣) ة



صفحة (٦) ة



الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/١٥م الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٣٧هـ العدد ٣٧١ السنة الثالثة عشرة



## محلل سياسي إسرائيلي مقرب من نتنياهو:

# تعيين يوسي كوهين رئيساً لـ «الموساد» يظهر رغبة رئيس الحكومة بـ «نظام جديد» في الشرق الأوسط!



يوسي كوهين.

صادقت اللجنة الاستشارية المسؤولة عن إقرار تعيينات المسؤولين الكبار في سلك الخدمة العامة في إسرائيل (لجنة تيركل)، أول من أمس (الأحد)، على ترشيح يوسي كوهين لمنصب رئيس جهاز الموساد المقبل.

وذكر بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أنه في إطار المداولات التي أجرتها هذه اللجنة اجتمعت صباح الأحد مع كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس «الموساد» المنتهية ولايته تامير باردي، ورئيس «الموساد» المعين يوسي كوهين.

وخلال قرار نتنياهو تعيين مستشاره لشؤون الأمن القومي، رئيساً للموساد، على استمرار توجهه نحو إشغال مناصب رفيعة، وبينها مناصب أمنية، من قبل أشخاص ينتمون إلى التيار الصهيوني الديني اليميني الاستيطاني، إضافة إلى إحاطة نفسه بمستشارين من هذا التيار.

وكوهين هو خريج المعهد الديني اليهودي «أور عتصيون» الذي أسسه ويرأسه الحاخام حاييم دروكمان، أحد أبرز حاخامي الصهيونية الدينية. وكمن نشأ في أجواء الصهيونية الدينية، التي يعتمد معظم أنصارها القلنسوة المنسوجة، ينضم كوهين إلى مجموعة من الصهيونيين الدينيين الذين يشغلون مناصب رفيعة، فقبل تسمية كوهين بأسابيع، جرى تعيين نائب رئيس الشاباك، روني الشيخ، الذي يعتمد القلنسوة المنسوجة، مفتشاً عاماً للشرطة. كذلك فإن رئيس الشاباك، يورام كوهين، يعتمد قلنسوة مشابهة وينتمي للصهيونية الدينية.

وكوهين، البالغ من العمر ٥٤ عاماً، متزوج وله أربعة أولاد. وقد ولد في القدس. وفي العام ١٩٨٣، بعد أن أنهى خدمته العسكرية، بدأ يعمل في الموساد.

ووفقاً لتقارير إعلامية إسرائيلية، فإن كوهين لقي تقديراً أثناء عمله في الموساد، حيث أشغل عدة مناصب، وفي العام ٢٠٠٦ تولى قيادة شعبة «تسوميت» المسؤولة عن تجنيد وتفعيل عملاء الموساد في العالم، وحاز كوهين على «جائزة أمن إسرائيل» بعد أن قاد عملية جريئة وغير عادية نفذها الموساد. وبعد ذلك تولى كوهين منصب نائب رئيس الموساد والقائم بأعماله.

وقبل عامين، عين نتنياهو كوهين مستشاره لشؤون الأمن القومي ورئيساً لمجلس الأمن القومي. وأراد كوهين من هذا المنصب جمع خبرات أوسع في المجالين السياسي والإستراتيجي. لكن محللين أشاروا إلى أن قبول كوهين بهذا المنصب يعتبر مغامرة، لأن جميع من سبقوه لم يرتقوا إلى مناصب أمنية رفيعة، علماً أن كوهين كان يتطلع لرئاسة الموساد.

والآن، بعد تعيين كوهين رئيساً للموساد، حذر المحللون من مغبة أي علاقة قريبة بينه وبين نتنياهو، وأن من شأن علاقة كهذه أن تمنعه، كرئيس للموساد، من التعبير عن مواقف تتعارض مع مواقف نتنياهو. ويشار في هذا السياق إلى موقف نتنياهو حيال مهاجمة إيران، بينما رئيس الموساد السابق، مائير داغان، والرئيس الحالي تامير باردي،

عارضاً هجوماً إسرائيلياً منفرداً.

والمح محللون إلى أن كوهين لا يختلف كثيراً مع نتنياهو في الموضوع الإيراني، واعتبر أن الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران هو «أسوأ البدائل» لمهاجمة إيران. ورغم ذلك، بحسب محللين، فإن موقف كوهين قد يتغير عندما يجلس على كرسي رئيس الموساد، لأنه من مكانته هذه لن يعبر عن موقف شخصي وإنما عن موقف الموساد كله.

وأشار المحللون إلى أن إحدى المهمات المركزية التي ينفذها الموساد، وسيتمتع على كوهين التركيز عليها، هي علاقات إسرائيل مع دول لا تربطها معها علاقات دبلوماسية. وغالباً ما يجري رئيس الموساد أو أحد كبار المسؤولين فيه اتصالات مع دول كهذه، أو منظمات أيضاً، ويعمل على صيانة مثل هذه الاتصالات.

ووصف المحلل العسكري أونون بن دافيد، في مقال في «معاريف»، الموساد بأنه جهاز «متآكل، من الناحية المعنوية ومن ناحية القدرات»، وأنه سيتعين على كوهين أن يعمل على تحسين حالة الموساد.

وأشار بن دافيد إلى تغير الوضع في العالم عموماً والمنطقة خصوصاً في السنوات الخمس الأخيرة، وأن كوهين سيأخذ ذلك بالحسبان. فالأنظمة التي كانت موجودة حينذاك، في مصر وسورية وليبيا وتونس، لم تعد موجودة بعد زلزال الربيع العربي. كذلك فإن إيران

التي كانت عدوة العالم لم تعد كذلك الآن بعد توقيع الاتفاق النووي. والأمر الأهم من ذلك هو أنه حلت مكان الدول في خريطة الاستخبارات الإسرائيلية، والعالمية أيضاً، تنظيمات إسلامية متطرفة، أبرزها تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي تعين على إسرائيل، برأي المحلل، أن تواجهه وتتعامل معه من خلال الاستخبارات، والموساد تحديداً، لأن إسرائيل لن ترسل قوات جيشها إلى سينا أو سورية، لمحاربة هذا التنظيم.

من جانبه، أشار محلل الشؤون الاستخبارية في «يديعوت أحرونوت»، رونين برغمان، إلى أهمية الدور الذي يقوم به الموساد في صفوف المنظمات الجهادية، وأشار إلى أن الموساد سلم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية معلومات، في أعقاب هجمات ٩/١١، مفادها أن زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، ونائبه أيمن الظواهري، قررا في حينه وقف الهجمات في الدول الغربية.

ورأى المحلل السياسي أمنون لورد، المقرب من نتنياهو، أن تعيين كوهين يظهر رغبة رئيس الحكومة بنظام جديد في الشرق الأوسط، وأكد أن نتنياهو وجد في كوهين الرجل والمستشار الذي يستطيع العمل معه في المجال الاستراتيجي- السياسي- الاستخباري. وأضاف أن ما يريده نتنياهو هو أن تكون لإسرائيل مكانة جديدة في الشرق الأوسط تستند إلى مجموعة من العلاقات والنموذج في المجالين الاقتصادي والسياسي، وفي هذا المجال يتفوق كوهين على منافسيه. وأكد لورد في موقع «إنرجي» الإلكتروني، إن المرحلة التي كانت إسرائيل تستطيع التأثير فيها على المنطقة بواسطة قوتها العسكرية فقط انتهت، ويوسي كوهين هو الرجل المناسب لإنشاء علاقات مع دول المنطقة ومع أطراف أخرى غير دولتيه.

وأشار إلى أن كوهين يتولى وظيفته في الوقت الذي أصبحت فيه مكانة الموساد أقوى مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، بعد أن قام مائير داغان بتطوير الموساد كهيئة استخبارية عملائية.

ومن ناحية التحديات الاستخبارية، فإن إسرائيل محاطة بوضع من الفوضى، ومن بين المشكلات المطروحة حالياً كيفية تحديد ما هو الأهم فيها. وفي الواقع، فإن الأولوية القصوى معطاة إلى موضوع منع «الإرهاب» من استخدام سلاح للدمار الجماعي. وبشكل وجود تنظيمات تابعة للجهاد العالمي في سورية وسينا وفي أوروبا، التحدي الأصعب لهذه المسألة. من الواضح أنه بالنسبة لتنظيم داعش لا توجد قيود أمام استخدامه وسائل دمار جماعي. وفي موازاة ذلك، تبقى إيران دولة إسلامية ترعى تطوير سلاح نووي، وبرأي لورد يعتبر الموساد الطرف الأكثر قدرة على المراقبة الاستخبارية وبناء قدرة على الإحباط والمنع. وسيلعب يوسي كوهين دوراً أساسياً في تجنيد «السي أي آي» للتعاون مع جديد مع إسرائيل ضد إيران. وسوف تكون لديه سنة في يعد الأرضية لذلك، أنه ما دام الرئيس الأميركي باراك أوباما في منصبه فلن يحدث الكثير. لكن في ما بعد، فإن السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لإيران وبالنسبة إلى تنفيذ الاتفاقات معها، وهذه ستكون مهمة كوهين.

## مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم «تاريخ شعب إسرائيل» في جامعة حيفا

# البروفيسور داني غوطفاين لـ «المنتهد»: خطوة نتنياهو نحو تشكيل حزب يميني كبير منطقيّة من أجل رسم الانتخابات المقبلة مسبقاً!

كتب بلال ضاهر:

لم تمر سوى سبعة شهور على تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، لكن رئيسها، بنيامين نتنياهو، يتطلع إلى الانتخابات المقبلة. وكشف محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتز، مؤخرًا عن أن نتنياهو يسعى إلى إقامة حزب، أو كتلة كبيرة، تضم حزب الليكود الذي يتزعمه، وأحزاباً يمينية أخرى، بينها حزب «كولانو (كلنا)» برئاسة موشيه كحلون، وحزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» برئاسة أفينغور ليرمان، علماً أن الأخير لم ينضم للحكومة الحالية وبقي في صفوف المعارضة.

ورغم أن تقارير صحافية تحدثت عن أن كحلون ليس متحمساً لفكرة نتنياهو بتشكيل «كتلة مانعة» كهذه، إلا أن القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، أفادت مطع الأسبوع الحالي، بأن نتنياهو وكحلون اجتماعاً مؤخرًا وبحثا موضوع تشكيل كتلة كهذه. ووفقاً للقناة التلفزيونية، فإن هذا الاجتماع جاء أيضاً على خلفية استطلاع نُشر مؤخراً وتبين منه أن قوة حزب «كولانو» تراجعت إلى النصف، أي إلى خمسة مقاعد في الكنيست بدلاً من عشرة مقاعد فاز بها هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة.

وأضافت القناة العاشرة أن كحلون لم يقتنع بنتائج الاستطلاع، ويعتزم استعداء استطلاعات، وأنه في هذه الأثناء ليس معنياً بالتحالف مع نتنياهو ضمن حزب واحد يخوض الانتخابات من خلاله. ويشار إلى أن حزب الليكود حصل على ثلاثين مقعداً في الكنيست في الانتخابات الأخيرة، لكنه يتطلع الآن إلى الفوز في الانتخابات المقبلة وحسم نتيجتها قبل إجرائها.

حول هذا الموضوع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم «تاريخ شعب إسرائيل» في جامعة حيفا، البروفيسور داني غوطفاين.

(\*) «المشهد الإسرائيلي» ترددت في الآونة الأخيرة أنباء حول نية نتنياهو إقامة حزب كبير، «كتلة مانعة»، لكي يخوض على رأسها

غوطفاين: «هذا أمر يبدو مستبعداً ولا يوجد احتمال معقول لحدوثه. فحزب 'يش عتيد (يوجد مستقبل)' يوضع نفسه كحزب وسطي، وهو يريد الإطاحة بالقيادة 'المعسكر الصهيوني'، أو حزب العمل، من رئاسة كتلة الوسط - اليسار. ربما ينضم أشخاص من الوسط إلى الكتلة التي يحاول نتنياهو تشكيلها، لكن لا يبدو أن 'يش عتيد' كحزب معني بامر كهذا، وإنما على العكس، هو يريد أن يقود المعارضة ضد نتنياهو».

(\*) لا يوجد اليوم في إسرائيل بديل لنتنياهو، ضد من هو يريد تشكيل كتلة كهذه؟

غوطفاين: «صحيح أنه في الوقت الحالي لا يوجد بديل لنتنياهو، غير أن هذا وصف للوضع الراهن. لكن الائتلاف الحاكم الحالي يستند إلى ٦١ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضو كنيست، وحجم الكتلتين السياسيتين في إسرائيل متقارب، ولذلك فإن نتنياهو يريد أن يحسم النتيجة قبل الانتخابات، لكي يسد الطريق أمام ليرمان وكحلون فلا يتمكنان من العمل حربية ضد بقائه في الحكم، وعندما يجعل ليرمان وكحلون جزءاً من كتلة أوسع، فإن قدرات كتلة الوسط - اليسار ستراجع بشكل كبير، والسؤال هو ما إذا كان بإمكان نتنياهو تنفيذ خطته هذه، لأن التقارير تشير حالياً إلى أنهما ليسا معنيين بهذا التحالف».

(\*) هل تشكيل كتلة كهذه يشبه بالخطوة التي قام بها أريئيل شارون، عندما شكل حزب كديما؟

غوطفاين: «ليس شبيهاً وإنما معاكساً لخطوة شارون، شارون سعى إلى شق الكتلتين التاريخيتين، الليكود والعمل، وتشكيل حزب يضم شخصيات من الكتلتين. وقد حصل حزب كديما على أصوات من اليمين واليسار، بينما نتنياهو لا يفكر بهذه الطريقة، ولا يوجد لديه أي تفكير بالحصول على أصوات من الوسط - اليسار، فهو لا يمكنه أن يحصل على أصوات هناك».

(\*) ماذا يعني بالنسبة لإسرائيل، أو بالنسبة لإسرائيلي مثلك، أن يبقى نتنياهو سنوات طويلة في سدة الحكم؟

غوطفاين: «أنا معارض لنتنياهو، وأؤيد حزب العمل وأفضل أن يفوز هذا الحزب بالحكم لكن الوضع مختلف، من جهة ثانية، فإن الحراك السياسي في إسرائيل نشط جداً، والكتل واللوات ليست ثابتة، واعتقد أن هذا هو السبب الذي يجعل نتنياهو يحسم الأمر قبل الانتخابات، ولأن الحراك السياسي نشط، وهناك أشخاص يغيرون آراءهم ومواقفهم ومواقفهم، فإن هذا يعني أن هناك احتمالاً بأن تكون نتائج الانتخابات المقبلة مختلفة، وهذا يمنحني، كمعارض لنتنياهو، الأمل بالتغيير».

(\*) هل محاولة نتنياهو لتشكيل حزب كبير تدل على أن هناك توقعات بأن الانتخابات العامة المقبلة باتت قريبة؟

غوطفاين: «لا أعتقد ذلك، والحكومة تبدو حالياً مستقرة جداً. ورغم أن لديها أغلبية صغيرة لكن يبدو أن ولايتها ستطول، إلا في حال حدوث أمور يصعب الآن توقعها. ولذلك فإن التوقعات هي أن الانتخابات المقبلة ستكون في مدى ثلاث سنوات، وهذا المدى كاف بالنسبة لجميع الأطراف للاستعداد للانتخابات. ولا أرى الآن نهاية لولاية الحكومة، وقد نجح نتنياهو في تمرير الميزانية العامة».

(\*) كيف سيؤثر تشكيل كتلة كهذه على العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية؟

غوطفاين: «أعتقد أن كتلة اليمين ستستمر في اتباع السياسة نفسها التي قادها نتنياهو حتى الآن. وينبغي القول إن كل واحد من المركبات الثلاثة المحتملة لهذه الكتلة، نتنياهو وكحلون وبينيت، لديه مفهوم مختلف نوعاً ما تجاه القضية الفلسطينية. ولذلك فإنه داخل اليمين أيضاً توجد أفكار مختلفة حيال هذا الموضوع، والعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين تتأثر بطبيعة الحكومة في إسرائيل وبطبيعة المؤسسة السياسية الفلسطينية. وعلياً أن أقول إنه لا توجد من جهة المؤسسة السياسية الفلسطينية مبادرات تبشر بالخير، إن كان ذلك بسبب الانقسام بين حماس والسلطة الفلسطينية أو بسبب ما يحدث في السلطة الفلسطينية نفسها. ولذلك فإن الأوضاع ليست مشجعة».

[تطلع تقريراً آخر ص ٧]

«الكليات العسكرية التحضيرية» تنخرط في الحملة ضد المنظمة

# كليات تابعة لـ «اليسار الإسرائيلي» تمنع مندوبي منظمة «لنكسر الصمت» من التقاء طلابها بتهمة «تقديم خدمة لأعداء إسرائيل والداعين إلى مقاطعتها»!

«لنكسر الصمت»: نشاطنا الأكبر والأساس يجري في داخل إسرائيل و«لا نلتقي في خارج البلاد سوى جهات صديقة لإسرائيل»!\*

تتعرض منظمة «لنكسر الصمت» الإسرائيلية، منذ بضعة أشهر، إلى حملة سلطوية مركزة تقوم على التشهير بالمنظمة وأعضائها ونشاطها واتهامهم بـ«التسبب أضرار جسيمة لدولة إسرائيل وصورتها في الرأي العام العالمي» وبـ«تقديم خدمة لأعداء إسرائيل والداعين إلى مقاطعتها» على خلفية النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمة في فضح الممارسات الوحشية التي تقوم بها قوات الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة. وفي إطار هذه الحملة، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها «بصدد اتخاذ إجراءات صارمة» بحق منظمة «لنكسر الصمت» على خلفية المعرض الذي أقامته (المنظمة) في سويسرا في شهر حزيران الأخير وتضمن شهادات لجنود إسرائيليين يكشفون فيها عن جرائم مختلفة ارتكبتها قوات الجيش بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

ومساء يوم السبت الأخير (١٢ الجاري)، نظمت مجموعة من ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي اعتصاماً قبالة مقر رئيس الدولة في القدس للاحتجاج على مشاركة رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، في مؤتمر تعقده صحيفة «هارتس» في الولايات المتحدة يشارك فيه، أيضاً، ممثلون عن منظمة «لنكسر الصمت»!

وقال الضباط إنهم يظلمون من رئيس الدولة «عدم إعطاء شرعية للأكاذيب والافتراءات الدموية التي يروجها نشاطه منظمة لنكسر الصمت وأخرون». كما يطالبونه أيضاً بـ«توجيه رسالة واضحة وحازمة» ضد ما أسموه «حملة نزع الشرعية» التي تشنها منظمة «لنكسر الصمت» ضد دولة إسرائيل! وردا على هذه الحملة وهذا الاعتصام، نُشرت أول من أمس، الأحد، عريضة وقع عليها نحو ١٧٠ محاضرا وأستاذا جامعيا في مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في إسرائيل تعلن تأييد منظمة «لنكسر الصمت» ودعم حقها في التعبير عن الرأى وتطالب بـ«تمكين أعضاء المنظمة من أن يكشفوا أمام الجمهور الإسرائيلي حقيقة الواقع القاسي الذي عايشوه خلال خدمتهم العسكرية». وعبر المحاضرون وأساتذة الجامعات عن تنديدهم بحملة نزع الشرعية التي تتعرض لها منظمة «لنكسر الصمت»، والتي «تندرج ضمن منظومة أوسع من الخطوات المعادية للديمقراطية التي تقودها الحكومة وتثير قلقا بالغا». يذكر أن منظمة «لنكسر الصمت» أقيمت في العام ٢٠٠٤ في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وذلك بمبادرة من بعض جنود وضباط الجيش الإسرائيلي الذين أدوا

الخدمة العسكرية في أنحاء المناطق الفلسطينية المحتلة إبان تلك الانتفاضة. ويعمل أعضاء هذه المنظمة على جمع وتوثيق شهادات من جنود إسرائيليين يخدمون في المناطق الفلسطينية يعرضون من خلالها صورا ونماذج عن الممارسات الوحشية التي تقوم بها قوات الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وتقول المنظمة، في بطاقة تعريفها على موقعها على الشبكة، إن هدفها هو «رفع منسوب الوعي في المجتمع الإسرائيلي للواقع اليومي في المناطق المحتلة والدفع نحو حوار جماهيري عام حول الثمن الأخلاقي الذي يترتب على استمرار السيطرة العسكرية على سكان مدينتين وعلى الاحتلال المتواصل منذ سنين طويلة».

**إقصاء «لنكسر الصمت» عن كليات تحضيرية «يسارية»**
يلفت الانتباه في الاعتصام المذكور أمام مقر رئيس الدولة أن أحد منظميه والمتحدثين المركزيين باسمه هو ضابط في الاحتياط يدعى عميت ديرى، وهو مدير الكلية العسكرية التحضيرية «تابور»، في مدينة «نتسيرت عيليت». وهذه الكلية هي واحدة من نحو ٥٥ كلية منتشرة في مناطق مختلفة من إسرائيل «أقيمت من أجل تحضير أبناء الشبيبة (اليهود)، خريجي جهاز التعليم، وتهيئتهم للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي». وخلال السنوات الماضية، كانت لهذه الكليات علاقات وثيقة مع منظمة «لنكسر الصمت» تميزت بالتعاون الذي شمل، فيما شمل، استضافة ممثلي هذه المنظمة في هذه الكليات ومشاركتهم في أيام دراسية وفي تقديم محاضرات متنوعة للطلاب في هذه الكليات، الذين هم على وشك التجنّد لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي وفي أذرع أمنية أخرى. كما كان الطلاب يشاركون في الجولات الميدانية التي تنظمها هذه المنظمة في مدينة الخليل الفلسطينية، تحديدا، من حين إلى آخر. لكن المراسلات التي تبودلت مؤخرا بين رئيس رابطة هذه الكليات ومدير «كلية القيادة - الكلية العسكرية التحضيرية الجليل الأعلى»، يوسى باروخ، وبين مركز النشاطات التربوية في منظمة «لنكسر الصمت»، عيدو إيغن- باز، والتي وصلت إلى مراسلة صحيفة «يديעות أchronوت» (كما ورد في تقرير خاص نشرته الصحيفة يوم ٩ كانون الأول الجاري)، تبين أن منظمة «لنكسر الصمت»

تتعرض للتضييق والإقصاء، أيضا، في كليات مختلفة من هذه، وخاصة تلك القائمة في الكيوتسات التابعة لما يسمى «اليسار» الإسرائيلي. و«كلية القيادة» هذه تأسست قبل ١٨ سنة ولها ثلاثة فروع في ثلاثة كيوتسات مختلفة، هي: «معين باروخ»، «كفار هنسي» و«بيرعام». ورغم أن هذه الكليات غير مؤطرة سياسيا وليست لها أية صبغة سياسية وتضم بين صفوفها معلمين وطلبا من مختلف القطاعات والانتماءات الإسرائيلية، بمن فيهم متدينون ومستوطنون (في الضفة الغربية)، إلا أنها معروفة بكونها مؤسسات تربوية أنشأها ورعاها، ولا يزال، ما يعرف بـ«اليسار الصهيوني»، الذي أقام الكيوتسات في إسرائيل.

وفي السنة الدراسية الحالية، قرر يوسى باروخ قطع أية صلة مع منظمة «لنكسر الصمت» ومنع أعضائها ومندوبيها من زيارة أي من فروع هذه الكلية وتقديم أية محاضرات للطلاب فيها، وذلك بالحبسة / التهمة ذاتها: «أصبحتم أداة طيعة في خدمة جهات أجنبية تشهر بإسرائيل في أنحاء مختلفة من العالم»، كما كتب باروخ في إحدى رسائله إلى إيغن - باز.

وأوضح باروخ، في رسالة أخرى إلى إيغن - باز، الأسباب التي دفعت إلى قراره هذا بإقصاء المنظمة ومندوبيها عن الكلية، فأشار إلى أن التعاقد بين الكلية و«لنكسر الصمت» قام، في بدايته قبل بضع سنوات، على أساس «اشتراطنا أن تكون مشاركتكم على قاعدة توجيه رسائل قيمة ونظيفة تتمحور في نقد حالات عنينة تشكل الاستثناء في الواقع العام الذي يتميز بالسلوكيات السليمة والقيمية»! وأضاف: «لكننا نسمع من مندوبيكم نقدا وتحريرا ضد الخدمة في الجيش، ضد قياداته وضباطه، مع تجاهل الإيجابي والجيد في دولتنا»!

وقال باروخ، في الرسالة ذاتها: «الأسف الشديد، بدلا من الاستمرار في خدمة وتعزيز الديمقراطية التي تواجه مخاطر عديدة في بلدنا، وبدلا من الالتزام بالمبادئ المذكورة، تحولتم إلى منظمة تشكل أداة طيعة في خدمة عناصر أجنبية وغريبة ترتبط بـ«تحالف كبير» لا همّ له سوى معاداة كل ما يخص دولتنا الغالية». وختم باروخ رسالته هذه بالقول: «يسعدني أن أنهي التعاقد بيننا»!

**كم أفواه... ولا تعامل سوى مع الأصدقاء!**
شكّلت رسالة باروخ هذه، بما تضمنته من قرار فض

التعاقد، صدمة شديدة لدى منظمة «لنكسر الصمت» التي اعتبرتها «محاولة لكم الأفواه» تأتي بصورة «مفاجئة وغير متوقعة، وخاصة من جهة متاملة في اليسار الإسرائيلي»!

ورد إيغن - باز على هذه الرسالة برسالة اتهم فيها باروخ بأنه «مخطئ ومضلل، إذ تدعي باننا نتحاور مع أوساط لا سامية تشن معركة ضد دولتنا... وهو منطق يعني أن أي شخص أو تنظيم يتحدث مع دول صديقة هو بمثابة خائن وداعم للاساميين»! وأضاف: «إنه تعميم لا يمكن مواجهته في أي مستوى تربوي تثقيفي، لأنك تمنع الحوار والحديث»، ثم قال: «إن حرمان طلابك من سماع رأي آخر لمجرد أنك غير متفق معه هو غبن تربوي... علاوة على أن اتهامنا بالتعاون مع جهات لاسامية هو كذب وافتراء»!

وفي رسالة أخرى إلى باروخ، أوضح إيغن - باز أن «الجزء الأساس من نشاط منظمتنا يجري في داخل إسرائيل وليس بين أوساط دولية». وقال: «منذ إقامة المنظمة بمبادرة من جنود خدموا في الكتيبة رقم ٥٠ التابعة لـ«ناحل» (الشبيبة الطلائعية المحاربة) في العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم، نقوم بجمع شهادات من جنود خدموا في المناطق وننشرها على الملأ أمام الجمهور... إننا نوظف الجهد الأساس والأكبر من نشاطنا ومواردنا هنا في داخل إسرائيل ولم نشارك خارج البلاد سوى في الأماكن الصديقة لإسرائيل، الداعمة لوجود دولة إسرائيل والتي تعترف بحقنا في تقرير المصير، خلافا لكل الافتراءات التي تنشر ضدنا»! وأضاف: «في تلك اللقاءات كلها، نقول بصورة واضحة وحازمة إن ثمة في إسرائيل صوتا آخر، يطالب بإنهاء الاحتلال من منطق حبه للدولة وحرصه على مستقبلها»!

لكن باروخ لم يقتنع بـ«حب الدولة» هذا، كما تعبر عنه منظمة «لنكسر الصمت»، وقال في حديث لمراسلة «يديעות أchronوت»، إن أعضاء هذه المنظمة ونشطاءها «يفضلون الأوروبيين والأميركيين على المجتمع الإسرائيلي... إنهم ينشطون بطريقة تؤدي إلى دمار دولة إسرائيل، وأنا لست مستعدا لمد يد العون إلى هذا»!

وادعى باروخ بأن منظمة «لنكسر الصمت» تتجاهل «الجانب الإنساني في الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي» وبأنه «طالما كان نشاطها محصورا في داخل

»جمعية حقوق المواطن“ تنشر تقريرها السنويّ «حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع ٢٠١٥»:«

# تصريحات العديد من المسؤولين وممثلي الجمهور في إسرائيل (خلال الهبة الشعبية الفلسطينية) شجعت بشكل علني على مخالفة القانون!

«توجهات مقلقة نحو الانزلاق إلى الهاوية في كل ما يتعلق بحماية الحقوق المدنية»\*

ولم تسلم حرية التعبير الفني والثقافي هذا العام أيضاً من تقييدات وهجمات من قبل وزراء ورؤساء بلديات، ابتداءً من أخراج مسرحية «الزمن الموزاي» من السلة الثقافية، ومحاولات المس بميزانيات مسرح الميدان، وانتهاء بمنع عرض فنية وثقافية خارجة عن الاجماع الإسرائيلي في حيفا ويئر الصعب والقدس ويروحام. وجاء في تقرير «حقوق المواطن» ان الخطر الكامن على حرية التعبير والديمقراطية في كافة هذه القرارات إضافة الى ثقلها التراكمي، هو خلق أثر رادع وسلبي والذي من شأنه أن يخلق رقابة ذاتية للفنانين وللمؤسسات الثقافية، وأن تؤثر على قرارات الضاديق التي تمول أعمالاً ثقافية وفنية. وتعقبينا على فحوى التقرير، قالت المحامية شارون ابراهام فايس، المديرة العامة لجمعية حقوق المواطن، ان «واجب الحكومة الإسرائيلية في أوقات الطوارئ هو واجب مزدوج: عليها أن تردّ على الواقع الذي نشأ، وأن تحافظ على الأمن الشخصي لكل فرد، بغض النظر عن أصوله وفي نفس الوقت، عليها أن تضمن أن جميع الإجراءات التي تقوم بها، تحافظ على المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنب المساس بالأبرياء، واستخدام تناسيبي ولائق لوسائل تطبيق القانون المتاحة لها. وواجب سلطات دولة إسرائيل الحفاظ على حقوق الإنسان لا يقتصر فقط على الأوضاع التي يسود فيها الروتين والهدوء، وعلى الحكومة ان تتذكر ان القرارات وخاصة التعديلات التشريعية التي تتخذ على عجل في الأوقات العصبية، تخّبت في سجل القوانين حتى بعد انحسار التوتر، وتؤدي الى مزيد من التآكل في حقوق الإنسان والحمايات الممنوحة في النظام الديمقراطي».

ومخالف للنظم لوسائل تفريق المظاهرات، منها استخدام سائل مننن كوسيلة للعقاب الجماعي في الأحياء المقدسية المختلفة وفي بيوتها ومدارسها، واستخدام الرصاص المطاطي الأسود الذي ادى الى عشرات الاصابات وفقدان البصر ل١٢ مقدسيا نصفهم من الصامرين، ومحاصرة الأحياء المقدسية بواسطة الحواجز الاسمنتية، وتطبيق مكثف وانتقائي للقانون البلدية خاصة ضد أفراد اشتبته بمشاركتهم في مظاهرات عنيفة.

وفي الفصل المتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، جاء ان حادثة حرق عائلة الدوابشة في دوما في تموز الماضي هي ذروة سلسلة طويلة من أحداث عدوانية نفذها المستوطنون ضد الفلسطينيين وضدّ ممتلكاتهم طيلة سنوات، ابتداءً من الاستيلاء على الأراضي، التّكثيل أثناء قطف الزيتون، حرق وقطع أشجار الرّيتون، وانتهاءً بالاعتداءات الجسدية وحتى حرق البيوت، وكشفت تحقيقات هذا العام كشفت عن أن نشاطات «تدفيع الثمن»، التي ابتدأت منذ عام ٢٠٠٨ والتي من المعتاد نسبها لحفنة من «الأعشاب الضّارة»، هي ظاهرة منظمة ومماسسة، وأن جمعيات مختلفة تشجّع تنفيذ نشاطات «تدفيع الثمن» تحظى بتمويل من أموال الجمهور. كما تطرق التقرير إلى معطيات تقرير منظمة «يش دين» الذي وصف القصور في كافة مراحل التحقيق في لواء شرطة «شاي» في دعاوى فلسطينيين من بهم أو بممتلكاتهم مستوطنون إسرائيليون. وجاء في التقرير انه فقط في ٧٤٪ من تحقيقات هذا اللواء تفضي إلى لوائح اتّهام، وان الاحتمال أن تؤدي دعوى قدمها فلسطيني في الشرطة إلى تحقيق ناجح، العثور على المشتبه به، محاكمته، وأخيرا إدانته هي ١٩٪ فقط.

حمل السلاح، وجزء كبير من وسائل الإعلام تجنّد لتعزيز نهج مماثل، والجهات التي من المفترض بها أن تراقب عمل الشرطة - اي النيابة العامة وقسم التحقيقات مع الشرطة - وقفت صامتة حيال ما يجري.

وفي الفصل المتعلق بالعنصرية والتمييز، عزّرت «حقوق المواطن» عن قلقها ازاء الانتقال من الأقوال الى الأفعال: عملية القتل في مسيرة مثليي الجنس؛ حرق كنيسة «الخبز والسّمك»؛ إشغال المدرسة ثنائية اللغة؛ الاعتداءات الجسدية على طالبي اللجوء وغيرها - كلها بدعم وإثارة التصريحات العلنية التي أدلت بها الشخصيات عافة والتحريض العنصري على الشبكات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالأقلية العربية في إسرائيل، رصد التقرير عدة ظواهر إقصاء وتمييز: فنادق «تحدّر» من مستجمين عرب، مشروع إسكان يعد أصحابه المشتريين المحتملين أن لا يبيعوا شققاً للعرب، شركة لتاجير السيارات تميّز ضد زبائن عرب، التمييز في مجال التوظيف وغيرها. وكما هي الحال في الاعوام السابقة، دعت ظواهر العنصرية والإقصاء من قبل تصريحات الساسة.

كما يظهر التقرير صورة قائمة لواقع المواطنين العرب البدو في النقب، إذ ان العام ٢٠١٥ لم يبشّر بحدوث تغيير في السياسة التمييزيّة ضدهم في مجال الأراضي والتخطيط. وهناك هدم منازل متواصل ولا توجد أي علامات لتعزيز سياسة تخطيط منصفة ومشاركة في النقب، ويوضح ذلك الحكمان اللذان صدرا هذا العام فيما يخص قرية ام الحيران واراخي العقبى. أما في القدس الشرقية، فقد وصل التوتر والعنف إلى ذروتها في خريف ٢٠١٥. إذ شهد المقدسيون المزيد من الاستخدام المفرط للقوة واستخدام غير تناسبي

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي صادف يوم ١٠/١٢/٢٠١٥، نشرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» كما في كل عام تقريرها السنوي «حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع للعام ٢٠١٥».

وقالت الجمعية إن التقرير «يهدف إلى توفير تغطية مستجدة لحالة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعرض الاتجاهات الأساسية في وضع حقوق الإنسان في العام المنصرم، والانتهاكات الأكثر خطورة وفظاظة التي وقعت خلاله». وأضافت: «في حين خلصت تقرير صورة الوضع للعام ٢٠١٤ إلى القول ان إسرائيل وصلت الى ذروة جديدة في العنصرية والتحريض وظهر ديمقراطيتها والمجتمع الإسرائيلي بمنتهى ضعفها، فإن تقرير هذا العام يبعث على القلق من الانزلاق نحو الهاوية، ويكشف في فصوله التدهور المستمر في حماية الحقوق المدنية». ويؤكد التقرير أن نزعة المس بالحق في سلامة الجسد والحق في الاجراء المنصف وحرية التعبير، والتي تجلب العام المنصرم أثناء الحرب على غرّة، ازدادت خطورة هذا العام مع اندلاع الأحداث الدامية في القدس والضفة الغربية المحتلة.

ويشير التقرير الى الظاهرة الأكثر خطورة التي برزت في الأشهر الأخيرة وهي عمليات إطلاق النار بهدف القتل التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات ضد إسرائيليين أو اشتبه بهم بذلك، في ظروف لم يكن فيها أي مبرر لإطلاق الرصاص وفق تعليمات إطلاق النار. في حين ان الحالات التي كان المشتبه بهم يهودا لم يُطلق النار على أي منهم باستثناء شاب يهودي اشتبه من مظهره بأنه فلسطيني.

وليفت التقرير إلى الارتفاع الملحوظ في الاعتقالات

## قلق في الجيش الإسرائيلي من ارتفاع نسبة تسرب الجنود منه!

**\* واحد من بين كل ستة جنود إسرائيليين لا ينهي الخدمة العسكرية الإلزامية \* ضابطة إسرائيلية: «لم يعد هناك إجماع في المجتمع الإسرائيلي على واجب الخدمة العسكرية الإلزامية والتهرب من هذه الخدمة أصبح لا يعتبر في المجتمع أكثر من عمل متطرف»!**



ازدياد نسبة التهرب من الخدمة في الجيش الاسرائيلي.

يتهربون من الخدمة العسكرية، وأن «العقوبات العاطفية تجاههم اختلفت كلياً تقريباً، وكلما ازداد عدد الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية، يصبح النظر إلى هذه الظاهرة على أنها شرعية سائداً أكثر فأكثر. وتؤثر الأجواء السلبية حول الخدمة العسكرية أيضاً على أولئك الذين يخدمون في الجيش ويتسربون منه في وقت لاحق».

يطالب أبناء الشبيبة أن يضعوا المبادئ التي تربوا عليها جانباً، وأن يعطوا ثلاث سنوات من حياتهم للدولة». ووفقاً لسيفغال، فإنه «لم يعد هناك إجماع في المجتمع الإسرائيلي حول واجب الخدمة العسكرية الإلزامية، والتهرب من هذه الخدمة أصبح يعتبر في المجتمع لا أكثر من عمل متطرف»، وأضافت أنه توجد أجواء تسامح تجاه الذين

وتابعت سيفغال أنه «على فرض أن عدد المرضى النفسانيين في إسرائيل لم يرتفع في السنوات الأخيرة، وعدد المعفيين من الخدمة العسكرية لأسباب دينية لا يرتفع، فإنه بالإمكان نسب تراجع المحفزات للخدمة العسكرية إلى تأثير الحياة العصرية على أبناء الشبيبة، الذين يضعون الفرد في المركز ويقصون جانباً مصطلح 'نحن' وعملياً، فإن الجيش الإسرائيلي

بسبب نقص في الأدوات فقط، وإنما بسبب ظواهر اجتماعية أخرى مثل الارتفاع بعشرات النسب المثوية في حجم التلاميذ الذين يحصلون على تسهيلات في إطار دراستهم، وبناتو معتادين لملاءمة الجيش لاحتياجاتهم».

وتطرقت ضابطة الصحة النفسية في فرقة الضمة الغربية العسكرية، أيار سيفغال، إلى هذا الموضوع من خلال مقال في مجلة «معراخوت»، التي تصدرها وزارة الدفاع الإسرائيلية، واستعرضت معطيات تشير إلى تراجع في المحفزات للخدمة العسكرية في صفوف التلاميذ الذين على وشك التجنّد. وبحسب هذه المعطيات، فإن ١٤.٥٪ من الجنود و٦.٥٪ من المجنّدين سيتسربون من الخدمة العسكرية.

وأضافت سيفغال أن المؤسسة العسكرية «تظهر ضعفاً في مواجهة هذه الظاهرة، واقتترحت الضابطة إعادة تعريف بند «الضائقة النفسية» من أجل منع الاستخدام الزائد له. كذلك اقترحت تأهيل الضباط من أجل مواجهة مشاكل طاعة ودراسة إمكانية محاكمة جنود يطلقون تهديدات كاذبة حول نيتهم بالانتحار.

وانتقدت سيفغال ضباطاً في الجيش يتوصلون إلى تفاهات مع الجنود بهدف مساعدتهم على الخروج من الخدمة العسكرية، معتبرة أن هؤلاء الضباط يضعون «اتفاقيات شخصية للخدمة العسكرية» في العديد من الوحدات، مثل الموافقة على مواعيد الحضور إلى مقر الوحدة العسكرية ومغادرتها.

كذلك انتقدت سيفغال ما وصفته بأنه تغفل الانتقادات المدنية إلى حيز صناعة القرارات العسكرية. وقالت إنها تنظر إلى أقرباء الجندي على أنهم «سفراء جيّدون، مهمتهم التحذير من مشاكل غير مألوفة وينبغي احترامهم، لكن ينبغي أيضاً احترام قيم الجيش وليس بالضرورة إرضاء العين الفاحصة المدنية».

وأشارت سيفغال في مقالها إلى أن الجيش يفضل أحياناً تسريح جنود إشكاليين من أجل كسب العدو في معسكراته، «وهكذا تتطور ظاهرة تفتت الهوامش»، وشددت على أنه بعد تسريح هؤلاء الجنود يأتي آخرون يدركون أنه من السهل الخروج من الخدمة العسكرية. واعتبرت أنه يجب على الضباط الاعتقاد أنهم إذا لم يطلب الجندي فإنهم سيتخلصون منه ومن المشكلة».

أظهرت معطيات جديدة، نُشرت أمس الاثنين، صورة غير سارة بالنسبة لقادة الجيش الإسرائيلي حول تسرب الشبان من الخدمة العسكرية، وتبين منها أن معظم الجنود الذين يتسربون يتم تسريحهم بموجب بند يتعلق بصحتهم النفسية.

ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة، يطالب الجيش الضباط بعدم التعاطف مع الجنود، كما أن الجيش يصدد إعادة تعريف مصطلح «ضائقة نفسية».

وتشير المعطيات، التي أصدرتها شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي ونشرتها وسائل إعلام إسرائيلية، أمس، إلى أن واحداً من بين كل ستة جنود لا ينهي الخدمة العسكرية الإلزامية. ويأتي ذلك إلى جانب معطيات رسمية تحدثت عن أن ٥٠٪ من المواطنين الشبان في إسرائيل لا يؤدون الخدمة العسكرية، لكن هذا المصطلح يشمل ٩٪ من الشبان اليهود و١٤٪ نساء و٢٧٪ هم شبان عرب.

وكانت نسبة تسرب الجنود من الخدمة العسكرية ١٧.٣٪ في العام ٢٠٠٤، وانخفضت في العام ٢٠٠٩ إلى ١٣.٧٪، لكنها عادت وارتفعت في العام ٢٠١٤ إلى ١٦.٥٪. ووفقاً للمعطيات، فإن السبب المركزي للتسرب، بين الجنود والمجنّدين، هو بنود تتعلق بالصحة النفسية.

وسرح من الجيش الإسرائيلي في النصف الأول من العام الحالي ١٤٥١ جندياً و٥٠٤ مجنّدين لأسباب نفسية. كذلك تم تسريح ٥٦٠ جندياً و٦١ مجنّدة بسبب سلوك سيء وخطير، بينما تم تسريح ٣٥٨ جندياً و١٣٤ مجنّدة بسبب مشاكل جسمانية، وتم تسريح ٨٥ جندياً و١٩٠ مجنّدة لأسباب شخصية، كما تم تسريح ٦٢ جندياً و٢٠ مجنّدة بسبب عدم ملاءمتهم للخدمة العسكرية.

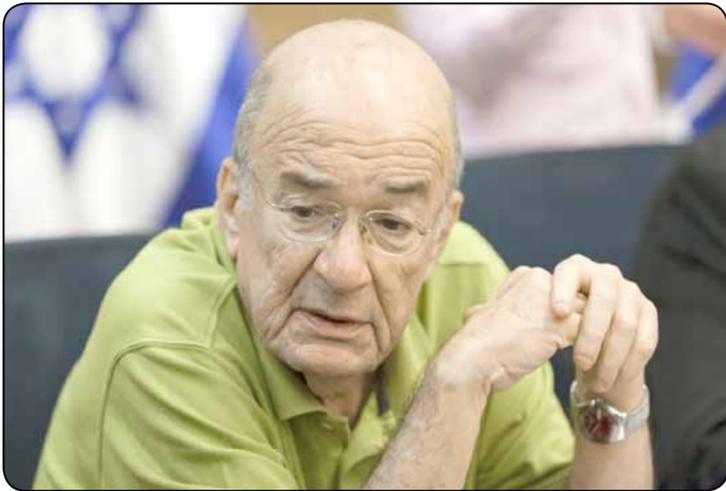
واعتبر ضابط كبير في شعبة القوى البشرية أن «من يتسرب من الخدمة العسكرية كأنه يتسرب من الحياة الاجتماعية»، وأصدر قائد شعبة القوى البشرية، اللواء حجاب طوبولونسكي، تعليمات بحمارة ظاهرة التسرب من الخدمة العسكرية وخفصها إلى أقل من ١٠٪.

ووصفت ضابطة كبيرة في شعبة القوى البشرية المعطيات الجديدة حول تسرب الجنود بأنها «مقلقة»، وأكدت أن هذه المعطيات تطورت منذ أكثر من عشر سنوات، وأوضحت أن الجيش واجه صعوبة في التعامل مع هذه الظاهرة «ليس

### في مقابلة خاصة قبل وفاته بثلاثة أعوام:

## يوسي سريد لـ «قضايا إسرائيلية»: لا بديل عن تسوية وفق حدود ١٩٦٧ وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات

**\* اغتيال إسحق رابين تسبب باغتيال طريقه أيضاً، وسلوك إيهود باراك في كامب ديفيد زلزل العملية السياسية وأصاب «اليسار» كله في مقتل!**  
**\* الاحتلال والديمقراطية لا يسيران معا وبما أننا لا نتنازل عن الاحتلال فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطراً كبيراً\***



يوسي سريد.

يصبح ٦٠ نائباً لهؤلاء و٦٠ نائباً لأولئك؟ هذا ليس جدياً. هناك نية أخرى (لدى اليمين الإسرائيلي) وهي إقامة دولة واحدة لشعب واحد، أي للشعب اليهودي، وليجد الفلسطينيون ترتيباً لهم، فإما ألا يكون لهم كيان قومي أبداً، ويقولون لهم انتخبوا في الأردن، وإما أن يتم منحهم حكماً ذاتياً، لنعود إلى فترة الحكم الذاتي في عهد بيغن. لكن العالم الآن، يستند كله إلى نموذج الدول القومية. هكذا هو النظام العالمي، وربما يتغير هذا النظام في نهاية المطاف. وأنا ساكون أول الذين يفرحون عندما يتحقق هذا، وعندما تلغى القضية. لكن إسرائيل لم تتطرق إليها بشكل جدي. دائماً أول دولة قومية ستكون إسرائيل والفلسطينيون الدولة الثانية. نحن أسناننا الواحد للآخر بما فيه الكفاية، ودعونا لا

أصلاً. وبناء على تلك الوقائع يتزايد عدد الذين يتحدثون عن دولة واحدة للشعبين بدلا من دولتين للشعبين، لكن يبدو لي أن هذه الفكرة سيئة جداً.

(\*) سؤال: لماذا؟

سريد: في الظاهر تبدو فكرة الدولة الواحدة للشعبين رائعة، لكننا لا نعيش في واقع يتيح إمكان تحقيقها، وبرأيي نموذج الدولة الواحدة، وهي ليست دولة قومية، وإنما دولة ثنائية القومية، لن يصمد. هذه وصفة لكوارث، وحتى في المناطق التي تم فيها تطبيق نموذج كهذا فإنه تفكك، وهناك أماكن ما زال هذا النموذج قائماً فيها ويريدون تفكيكه. ففي دولة مثل إسبانيا يطالب الكتالونيون بالاستقلال، وكذلك الباسكيون، وحتى في بريطانيا، وهذا ليس مشابهاً لوضعنا بالضبط، وليت حالنا مثل حال بريطانيا، يطالب الاسكتلنديون بالانفصال، وإيرلندا هي مثال أيضا

(\*) سؤال: هل تتوقع خلا من أي نوع كان في الأفق المنظور؟ سريد: ليس الآن. لا يوجد أي احتمال لحل في الوقت الراهن. غير أنه طبيعة الحال يوجد حل، لكن ليس هناك من يمكنه تطبيقه. توجد على الطاولة مبادرة السلام لجامعة الدول العربية المدرجة منذ أكثر من عشر سنوات، وهذه أفضل مبادرة، وتتضمن كل ما حملت به إسرائيل طوال السنوات الماضية.

في هذا السياق، والتفكير بأنه في بلدنا بالذات، ومع كل تاريخنا اليأس والترسبات والشحنات، سينجح نموذج الدولة ثنائية القومية، بينما فشل في كل الأماكن الأخرى، يستلزم قدراً كبيراً من الساذجة، ومع ذلك هناك جهات في اليمين، أشخاص قوميون، أصبحوا يتأثرون بأقوال تدعو إلى حل الدولة الواحدة، وإذا ما نظرنا إلى الوضع الجغرافي القائم اليوم، نرى أننا نحن اليهود نعد ٦٠ مليون نسمة، وأصبح الفلسطينيون ٥ ملايين حالياً، في الضفة والقطاع والعرب في إسرائيل. هذا يعني أن الوضع الآن يقترب من المساواة، وبعد وقت سيصبح العدد في الجانبين متساوياً. هل تعتقدان أنه سيتم إعطاء مواطنة متساوية للمجموع الفلسطيني؟ وأنه سيجلس في الكنيست ٧٠ نائباً يهودياً و٥٠ نائباً فلسطينياً؟ وعندما يتساوى الميزان الديمغرافي

إسرائيل تصوف كدولة يهودية وديمقراطية، بإمكاننا أن أقول لكما إن إسرائيل غير الديمقراطية لن تتمكّن من البقاء، ولذا فإن رؤيتي ليست متفائلة، وليست لدي أي توقعات متفائلة يمكنني أن أطررها أمامكم. هناك أشخاص، وهم أصدقائي وهم جيّدون، كانوا دائماً ضد المستوطنات، لكن دائماً كانت لديهم مرحلة تبنيوا فيها مقولة خطأ ما، واحد قال إنه ضد المستوطنات لكن لا بأس ببقاء مستوطنة أريئيل، وقال آخر إنه ضد المستوطنات لكن لا بأس ببقاء الأحياء (الاستيطانية) وراء الخط الأخضر في القدس، أو أنه ضد المستوطنات لكن غوش عتسيون لا بأس، أو الغور لا بأس، لذي لن تجدا أي لا بأس. لقد عارضت المستوطنات لأنني رأيت فيها العبث الأكبر أمام أي تسوية بيننا وبين جيراننا، وأقصد جميع المستوطنات وفي جميع الأوقات ومن دون أي استثناء. عندما كنت شخصاً رسمياً، ووزيراً للتربية والتعليم، كان اليهود، وبضمنهم المستوطنون، والعرب متساوين في نظري، وكان لدي عمى ألوان كون الأولاد غير مذبذبين بأي شيء، لكن اليوم، وفيما أنا مواطن عادي، لا أرى الأمور على هذا الشكل. ومنذ وقت طويل لم أتجاوز الخط الأخضر، كما أنني لا اشتري بضائع من صنع المستوطنات.

(\*) سؤال: هل تقاطع منتجات المستوطنات؟

سريد: نعم، وأنا لا أفهم الضجة التي فتفتلها إسرائيل ضد جنوب إفريقيا. فهم لا يقاطعون إسرائيل، ولا حتى منتجات المستوطنات. وكل ما قاله الجنوب إفريقيون هو أنهم يريدون وضع إشارات على منتجات المستوطنات من أجل أن يتعرف عليها المستهلك، وإذا ما أراد أن يشتريها فليفعل. وهذه مسألة نزاهة تجارية. أنا لا اشتري منتجات المستوطنات لأنني لا أريد تقوية وتعبئة اقتصادها. وسمعت أخيراً أن الدانماركيين يريدون وضع إشارات على منتجات المستوطنات في حوانيتهم، وهذا أمر مشابه، فهم لا يقاطعون إسرائيل ولا بضائعها، ولكن إذا ما أراد المستهلك هناك ألا يشتري منتجات المستوطنات فس يكون بإمكانه فعل ذلك من خلال وضع إشارة عليها، أي أنه لا ينبغي تضليل المستهلك.

(\*) سؤال: لكن المستوطنين أصبحوا الآن جمهوراً أكبر، ويزيد عددهم عن نصف مليون، سواء في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية...

سريد: هذا ممنوط بكيف يتم إحصائهم. أعتقد أنه في القدس (الشرقية) انتهى الأمر، والحل يجب أن يكون وفق مبدأ الأحياء اليهودية لليهود، والأحياء الفلسطينية للفلسطينيين. أنا لا أتحدث الآن بشكل مبدئي وإنما بشكل واقعي. من ناحيتي بالإمكان طرد الجميع من الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، لكن هذا ليس واقعياً، خاصة وأنني لا أعرف أيضاً كيف سيكون بالإمكان إخلاء مستوطنات في الضفة، ولهذا السبب أوجدنا معادلة تبادل الأراضي، أي أن نتنازل من أجلنا عن ٢ بالمئة من أراضي الضفة وسأعوضك في مكان آخر، إذ أنه يتم فرض وقائع على الأرض، وتوجد صعوبة في إزالتها، وسيكون هذا عندما نصل إلى اليوم الذي نتفق فيه على تسوية لحل الصراع، إذا ما جاء هذا اليوم

كبيراً،

وبين هاتين النظرتين كشف سريد، في سياق هذه المقابلة الخاصة التي أجريت معه في بيته في تل أبيب، أنه درج على إجراء «محادّثات حميمة من القلب إلى القلب» مع رابين وكان أبرزها محادثة في القاهرة عشية توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقال له هذا الأخير خلالها إنه توصل إلى الاستنتاج بأن للقوة مهما يبلغ بأسها حدوداً، كما أكد سريد أن رابين ردّد على مسامحه أنه تنازل عن هضبة الجولان.

وتحدث سريد أيضاً عن مقاطعته منتجات المستوطنات في المناطق المحتلة، وكيف واثته فكرة تضمين قصاد محمود درويش ضمن منطاح التدريس الإسرائيلي، وسخر من رئيسة حزب العمل وزعيمه المعارضة في ذلك الوقت شيلي جيموفيتش التي تقول إنها ستعالج قبل أي شيء آخر المشكلات الداخلية، فقط بعد ذلك ستفرغ للشؤون الخارجية، مؤكداً أنه لا يمكن التفريق بين الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه يستحيل حل مشكلة اجتماعية واحدة في إسرائيل من دون أن نتحزّر من الحدة التي اسمها احتلال.

وفيما يلي مقاطع من هذه المقابلة:

(\*) سؤال: ما هي أهم الاستنتاجات الفكرية التي تكونت لديك في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧؟

سريد: عندما كانت نشوة الانتصار الإسرائيلية في أوجها، لم أكن شريكاً فيها. كنت شائباً. وعموماً عندما تكون هناك نشوة لأي سبب كان، فأنا لا أشترك فيها، وأذكر أنه عندما وصلت النشوة إلى أوجها، بعد احتلال القدس والصراخ هنا بأن جيب الهيكل في أيدينا، قلت لنفسني أننا تورطنا. والحقيقة هي أنني لم أتخيل إلى أي مدى تورطنا، لأنني لم أتخيل أن يبقى الاحتلال لمدة ٤٥ سنة، أن يصبح هناك أكثر من ٢٥٠ ألف إسرائيلي مستوطن، وهذا بالتأكيد ليس تغييراً للأفضل بالنسبة إلى إسرائيل، على ما أعتقد، وهناك جملة شهيرة كان يستخدمها بنحاس سايبير، وقد كان أبو الحامم في إسرائيل، وهذه الجملة هي: «إلى أن تتمكّن من السيطرة على المناطق (المحتلة) فإن هذه المناطق ستسيطر علينا»، وأنا كتبت هذه الجملة في خطاب لسابير في العام ١٩٦٩. وكتبت الكثير عن حرب الأيام الستة، وهذه الحرب التي تعتبر حرباً ناجحة للغاية وحقت فيها إسرائيل النصر الأكبر وما إلى ذلك، تبين أنها كارثة كبرى وقد تهدد وجود دولة إسرائيل في الصميم، ليس صدفة أن أي دولة في العالم كان لديها سلطة احتلال في مكان ما، وصلت إلى اللحظة التي تعين فيها عليها أن تقرر عما ستتنازل، إما عن الاحتلال وإما عن الديمقراطية. الاحتلال والديمقراطية لا يسيران معا. وجميع الدول المتنورة والديمقراطية تنازلت عن الاحتلال، وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات، ونظرًا إلى حقيقة «أننا لا نتنازل عن الاحتلال، فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطراً كبيراً، وبرغم أن

أقيمت يوم الأحد ٢٠١٥/١٢/٦ في مقبرة كيبوتس «فغعات هشلوشاه» في وسط إسرائيل جنازة وزير التربية والتعليم الإسرائيلي السابق يوسي سريد الذي توفي مساء يوم الجمعة ٢٠١٥/١٢/١٤ عن عمر يناهز ٧٥ عاماً.

والتى الأديب الإسرائيلي عاموس عوز كلمة تأبينية قال فيها إن سريد كان من الطلائع الذين أبدوا مواقف شجاعة إزاء الاحتلال وشم الأراضي باعتبارها يقودان إلى وضع كارثي، وظل يؤكد أن الإكراه الديني يشكل خطراً على صلة اليهود بالتراث اليهودي.

وقالت رئيسة حزب ميرتس عضو الكنيست زهافا غالثن إن سريد الذي تولى رئاسة هذا الحزب في السابق كان نبزاً مسيخياً للأحزاب والمسؤولية وقوة قيادية يجتذى بها. وكانت مجلة «قضايا إسرائيلية» الفصلية التي يصدرها «مركز مدار» قد نشرت في عددها رقم ٤٦ (خريف ٢٠١٢) مقابلة مطولة مع سريد أجراها أنطوان شلحت وبلال زاهر.

وجاء في مستهلها:

في نظرة إلى الوراء يعتقد يوسي سريد، الذي أشغل في حياته السياسية الطويلة مناصب كثيرة منها وزير جودة البيئة ووزير التربية والتعليم وعضو كنيست عن حزب العمل ورئيس حزب ميرتس، أن اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق رابين في العام ١٩٩٥ تسبب باغتيال طريقه لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذ سرعان ما أدى ذلك إلى صعود رئيس الليكود بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم، وقد تركز جل هم هذا الأخير منذ ذلك الوقت في كبح الاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

وهو يؤكد أن مؤتمّر القمة الذي عقد في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ زلزل العملية السياسية برمتها وأنه حذّر رئيس الحكومة في ذلك الوقت إيهود باراك من مغبة الذهاب إليه لاعتقاده بأنه لم يجهز مسبقاً بما فيه الكفاية للتوصل إلى اتفاق بشأن الحل النهائي، ولم يكن وحيداً في تحذيره هذا، من دون أن يستبعد احتمال أن يشارك ذهب إلى تلك القمة لتحقيق غايات أخرى غير غاية التوصل إلى اتفاق كهذا، كما قال بلسانه في وقت لاحق، لافتاً إلى أن أداء باراك في القمة وبعدها أصاب «اليسار» الإسرائيلي كله في مقتل، بحيث لم تقم له قائمة حتى الآن.

وفي نظرة أخرى إلى الامام حرص سريد على أن يشير إلى أنه على الرغم من استحالة التوصل إلى حل للصراع في الوقت الحالي، إلا أن ثمة خلا له بطبيعة الحال، وهو كامن مثلاً في مبادرة السلام العربية التي ما انفكت إسرائيل تتجنب التعامل معها بصورة جادة، وإلى أنه لا بديل عن تسوية وفق حدود ١٩٦٧، وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات، كما حرص على أن يشدّد على أن حرب حزيران ١٩٦٧، التي تعتبر أنجح حرب خاضتها إسرائيل، تعتبر كارثة كبرى وربما تهدد وجودها في الصميم، وعلى أن إسرائيل بعد مرور ٤٥ عاماً على تلك الحرب (إثناء إجراء المقابلة) باتت واقفة أمام خيار فحواه: إما الاحتلال وإما الديمقراطية، ونظرًا إلى حقيقة «أننا لا نتنازل عن الاحتلال، فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطراً

إعداد: برهوم جرابسي

“المشهد الاقتصادي

## ارتفاع الفقر في إسرائيل على وقع تقليص المخصصات الاجتماعية والنسب الأعلى والأعمق بين العرب!

\*نسبة الفقر بين الجمهور ترتفع إلى ٢٢٪، وبين العرب ٥٥٪ وبين اليهود من دون المتزمتين ١١٪ \*الفقر بين فلسطيني

القدس الشرقية المحتلة وحدهم يرفع معدلات الفقر الإسرائيلي بنسبة ١٪ تقريبا، فنسبة الفقر بينهم ٨٠٪\*



فقر في إسرائيل .

بينهم أعلى بقليل من نسب العرب، ٥٢٫٦٪ على مستوى العائلات، و٥٩٫٧٪ على مستوى الجمهور و٦٦٪ على مستوى الأولاد، وهذا بعد أن كانت المخصصات الاجتماعية قد “انقذت” ١٧٪ من العائلات الفقيرة ورفعتهم إلى ما فوق خط الفقر بقليل، ما يعني أن الفقر بين العرب يبقى أشد عمقا. ولكن قراءة نسب الفقر بين “الحريديم” تختلف عن غيرهم من الشراخ، فهذا الفقر ناجم على معدلات الولادة التي قلّ مثيلها في العالم، بمعدل ٧ ولادات لسلام الواحدة، ولكن أيضا ناجم عن الحياة التقتشفية الإرادية لدى هذا الجمهور، وامتناع الغالبية الساحقة من رجالهم عن الانخراط في سوق العمل، إذ أن الحديث يجري عما بين ٢٤٪ إلى ٤٣٪ منهم ينخرطون في سوق العمل. وعدا هذا، فإن سلة المشتريات والاستهلاك، التي يبلورها مكتب الإحصاء المركزي لغاية احتساب خط الفقر، لا تتلامم كليا مع شكل استهلاك هذا الجمهور المتقشف ارايديا، ولذا فإن احتساب الفقر على أساس هذه السلة ليس دقيقا تجاه هذا الجمهور.

### من دون ضجة

صدر تقرير الفقر السنوي هذا العام أيضا، وحظي على الفور بساعات قليلة من ظهوره على مواقع الانترنت، وفي اليوم التالي بمساحات محدودة في الصحف الإسرائيلية، إلا أنه على المستوى السياسي، ورأس الهرم الحاكم، لم تصدر ردود فعل غير مألوفة، ولربما أن هذا يعود إلى ما قاله بنيامين نتنياهو قبل عامين: “لا يوجد فقر في إسرائيل”، وكان حتما يقصد ضعف نسب الفقر بين اليهود، وبشكل خاص بين اليهود من دون “الحريديم”. إذ كما ورد هنا فإن نسب الفقر بين اليهود شبيهة بمعدلات الدول الأوروبية المتطورة وخاصة نسب الفقر بين اليهود الأشكناز التي تعادل نسب الفقر في شمال أوروبا- أقل من ٨٪.

## إلزام نتنياهو بكشف مواعيد اتصالاته مع صاحب "يسرائيل هيوم"!

\*القناة العاشرة والصحافي رفيف دروكر طلبا معرفة مواعيد اتصالات نتنياهو مع صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها لمعرفة طبيعة العلاقات بينهما\*

اطلقها إيلسون، ومعه الثري الأميركي اليهودي هايم صبان، صاحب مركز “صبان” في واشنطن، خلال ندوة لجمعية مهاجرين إسرائيليين إلى الولايات المتحدة، وبياهران خلالها، بأنها فكرة في شراء صحف أميركية، يصفانها بـ “اليسارية” لإسكات انتقاداتها لإسرائيل. ويقول صبان في الندوة، “إنني وشلدون (إيلسون) علينا شراء صحيفة «واشنطن بوست»، وبمساعدة أنني لم اعلم من قبل أنها معرضة للبيع (وقد بيعت بمائة مليون دولار للأميركي جوزيف بوزس). إن بوزس سرق الصحيفة عمليا، فما دفعه كان بمثابة قروش... قروش»، فقاطعه إيلسون قائلا، “لربما يا صبان يتعين علينا نحن الاثنين أن نشترى «نيويورك تايمز»، فيرد صبان قائلا، “صدقني حاولت عدة مرات فعل ذلك، إلا أن الأمر لم ينجح، فنكك صحيفة تملكها عائلة، وقال إيلسون، “إن المال يقدم الاجابات على كل شيء، علينا أن نعرض أعلى بكثير من قيمة الصحيفة (نيويورك تايمز)، وما إذا رفضت العائلة، فإن اصحاب الاسهم الآخرين، من خارج العائلة، سيرغبون في الحصول على المال، وبإمكانهم مقاضاة العائلة لإجبارها على البيع.”

### مشروع قانون لتحسين حرية التعبير

وقد واجه نتنياهو في السنوات الأخيرة الكثير من الانتقادات من الأوساط السياسية والإعلامية والحقوقية، نظرا لمحاولاته التضييق على وسائل إعلام كبيرة، بغرض تغيير توجهاتها، ومن أبرزها، كما ذكر هنا، القناة العاشرة، إضافة إلى سعيه لتعيين المقربين منه، وذوي التوجهات المطابقة لتوجهاته، ووظائف اعلامية مسؤولة، بما فيها وسائل إعلام خاصة. وشارت ضجة قبل نحو خمسة أشهر، حينما أدخل عدد من نواب الائتلاف الحاكم بندا في قانون الإعلام الجديد، يحظر على مقدمي البرامج في الإذاعات وقنوات التلفزة الرسمية وشبه الرسمية، التعبير عن مواقفهم، وبعد اقرار البند أعلن نتنياهو نيته اسقاطه لاحقا، وهذا ما لم يتم حتى الآن. وبادر في الأيام الأخيرة ٢٤ عضو كنيست لمشروع قانون “اساس”، يضمن حرية التعبير، ومن أبرز بنود مشروع القانون ضمان حرية التعبير في وسائل الإعلام، وتقود مبادرة النواب النائب من كتلة “المعسكر الصهيوني” المعارضة كاسنيا سفاتولفا، وحسب موازين القوى البرلمانية القائمة، فإن هذا القانون لا أمل له في الولاية البرلمانية الحالية، خاصة وأن القانون هو “قانون اساس”، بمعنى قانون بصفة دستورية، يتفوق على قوانين أو بنود قوانين قائمة تعارضه.

ثم بدأت الصحفية تتوسع، وهي توزع في غالبية أنحاء البلاد، في حين يتوغل صاحبها في السيطرة على الإعلام المركزي الإسرائيلي.

ومعروف عن صاحب “يسرائيل هيوم” شلدون إيلسون، أنه صاحب أكبر شبكة عالمية للرهانات “القمار”، وينتشر بشكل قوي في لاس فيغاس وفي دول في الشرق الأقصى، وهو صاحب ماعلم من اقليم من اقليم يمينية متشددة، وعنصرية للغاية ضد الشعب الفلسطيني. ويدور جدل واسع في الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية حول صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية، ومدى تجندها لنتنياهو، ومحاربة كل من ينتقد، حتى من حزبه الليكود. ومنذ ثلاثة أعوام بدأت الصحيفة تحتل المرتبة الأولى في انتشار الصحف الإسرائيلية، متقدمة على كبرى الصحف المبيعة، «يديعوت أحرونوت». إلا أن الصحف الإسرائيلية التي تباع ترفض في السنوات الأخيرة الاستطلاع النصف السنوي، نظرا لأنه لا يمكن المقارنة بين صحف تباع وصحف مجانية.

كما اشتكت أوساط اقتصادية من أن مجانية «يسرائيل هيوم» تخرق قانون المنافسة الاقتصادية، واستنادا لكل الدوافع السياسية والاقتصادية، ظهر في الولاية البرلمانية السابعة، الكنيست الـ ١٩، مشروع قانون يفرض قيودا على مجانية الصحف، ولمفاجأة نتنياهو، فإن مشروع القانون اخترق قبل عام ونصف العام الائتلاف الحكومي، وأقرته الهيئة العامة للكنيست بالقراءة المبدئية (التمهيدية).

وينص القانون على أنه من منطلق المساواة في المنافسة التجارية، فإنه يُحظر على صحيفة يومية توزع ستة أيام أسبوعيا، وبعدد صفحات يومي يتجاوز ٣٠ صفحة، أن توزع مجانا، لأكثر من ستة أشهر، وهذه مواصفات تقتصر على صحيفة “يسرائيل هيوم”، التي يتراوح عدد صفحاتها يوميا ما بين ٦٨ إلى ٨٠ صفحة، بينما الصحيفة الثانية “يسرائيل بوست” تصدر خمسة أيام، وعدد صفحاتها أقل، وتوزيعها الأساسي في شبكة القطارات. وعندما قرر نتنياهو التوجه إلى انتخابات مبكرة، قبل أكثر من عام، وجرى في شهر آذار الماضي، كان هذا القانون من بين الأسباب التي عددها محللون لقرار نتنياهو حل حكومته والتوجه للانتخابات، وقيل في حينه إن نتنياهو معتمد كثيرا على علاقاته الشخصية بإيلسون، الذي بات في السنوات الأخيرة يتوغل في امتلاك أسهما كثيرة في وسائل الإعلام، في إسرائيل وأيضا في الولايات المتحدة الأميركية.

فقد كشفت صحيفة “غلوبس” الاقتصادية قبل بضعة أشهر، تصريحات

بين تقرير الفقر السنوي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلي، عن العام الماضي ٢٠١٤، أن الفقر سجل ارتفاعا طفيفا على المستوى العام، من ٢١٫٨٪ بين الجمهور في العام ٢٠١٣، إلى ٢٢٪ في العام ٢٠١٤، كما أن الفقر على مستوى العائلات سجل ارتفاعا شبيها من ١٨٫٦٪ إلى ١٨٫٨٪. إلا أن ارتفاع الفقر بين العرب قارب ١٪، وكذا أيضا بين المتدينين اليهود المتزمتين “الحريديم”. ويعزى التقرير هذا الارتفاع إلى تقليص مخصصات اجتماعية عدا في الثلث الأخير من العام ٢٠١٣، إلا أن ذلك التقليص لم ينعكس على تقرير الفقر لذلك العام، كونه شهد انخفاضا بارزا في نسبة البطالة، وارتفاع نسب المشاركة في سوق العمل، كما أن نسبة النمو الاقتصادي كانت أعلى من تلك التي سجلها العام ٢٠١٤.

وعلى خلفية هذا التقدير، فمن المتوقع أن يسجل تقرير الفقر عن العام الجاري ٢٠١٥، ارتفاعا طفيفا آخر، ذلك لأن تقليص المخصصات بقي على حاله في هذا العام، بينما أقرت الموازنة العامة، للعام المقبل، رفع المخصصات إلى ما كانت عليه، تقريبا، قبل تقليصها.

وكما كان في العام السابق فإن تقرير الفقر توقف عن احتساب الفقر بما يشمل العرب في النقب، وبتركز التقرير على تقديرات بينهم، وهذا بزعم أنه من الصعب إجراء مسح “دقيق” بين هذا الجمهور نظرا لطبيعة حياته، وضعف شبكة الهواتف الأرضية هناك.

### خط الفقر

ورفعت مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر للعام الماضي، بما يلامس نسبة ٣٪، بعد الأخذ بالحسبان سلسلة من ارتفاع الاسعار وكلفة الحياة، فرغم أن التضخم المالي سجل في العام الماضي ٢٠١٤ نسبة “سلبية” -٠٫٢٠٪، إلا أن مستوى المعيشة سجل ارتفاعا بنسبة ١٫٨٪، وكانت بالنسبة للفرد الواحد ٣٠٧٧ شيكلا (٧٩٣ دولارا وفق سعر الصرف الحالي)، وهو يزيد بنسبة ٢٥٪ عن خط الفقر الاساسي للفرد الواحد، أما بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر بات ٤٩٢٣ شيكلا (١٢٦٩ دولارا)، وثلاثة أشخاص ٦٥٢٢ شيكلا (١٦٨٠ دولارا)، وأربعة أشخاص ٧٨٧٦ شيكلا (٢٠٢٩ دولارا)، وخمسة أشخاص ٩٢٣٠ شيكلا (٢٣٧٩ دولارا)، وستة أشخاص ١٠٤٦١ شيكلا (٢٩٦١ دولارا)، وسبعة أشخاص ١١٦٩١ شيكلا (٣٠١٣ دولارا)، وثمانية أشخاص ١٢٧٩٤ شيكلا (٣٢٩٤ دولارا)، وتسعة أشخاص ١٣٧٨٣ شيكلا (٣٥٥٢ دولارا).

وحسب التقرير، فإن المعدل الفعلي لحصة الفرد في العائلة الواحدة في العام الماضي كان ٤٩٢٣ شيكلا، ما يعادل ١٢٦٨ دولار، بينما حصة الفرد في العائلة الفقيرة كخط أعلى بلغ ٢٤٦١ شيكلا ما يعادل ٦٣٤ دولارا، في حين كما ورد هنا فإن نسبة عالية من الفقراء بقيت بعيدة حتى عن خط الفقر الأعلى، بعد أن تعمق الفقر بنسبة ١٠٪، حسب ما أورده التقرير.

### حقيقة الفقر

ويظهر الجدول نسب الفقر قبل دفع المخصصات الاجتماعية، بمعنى الفقر بعد احتساب المداخيل العادية للعائلة والأفراد. وبعد ذلك نسب الفقر بعد تحويل المخصصات الاجتماعية، وأكبرها مخصصات الأولاد، التي تدفع لكل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، وكما ذكر سابقا، فقد قلصتها حكومة بنيامين نتنياهو بنسبة ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في الثلث الأخير من العام قبل الماضي ٢٠١٣، ومن المفترض أن تعود إلى ما يقارب مستوياتها السابق ابتداء من الشهر الأول من العام المقبل الجديد ٢٠١٦.

ونرى أن نسبة الفقر في العام الماضي ٢٠١٤، قبل دفع المخصصات الاجتماعية، كانت على مستوى العائلات ٢٩٫١٪، وهذه عمليا النسبة الحقيقية للفقر، لأن المخصصات الاجتماعية ترفع الأفراد والعائلات إلى حافة الفقر، وليس أكثر من ذلك، وبعد دفع المخصصات الاجتماعية، هبطت نسبة الفقر إلى ١٨٫٨٪، بمعنى أن المخصصات الاجتماعية رفعت ٣٥٫٥٪ من العائلات

ألزمت محكمة إسرائيلية رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بأن يكشف عن مواعيد اتصالاته مع صديقه الثري الأميركي اليهودي، شلدون إيلسون، صاحب صحيفة “يسرائيل هيوم” اليومية المجانية، المجدنة لدعم نتنياهو منذ صدورها، وأيضا اتصالاته مع رئيس تحرير الصحيفة، عاموس ريغيف، وتجاوبت المحكمة مع التماس القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، والصحافي رفيف دروكر، الذي اشهر في السنوات الأخيرة بتقاريره الجريئة والناقدة لبنيامين نتنياهو، في حين أن الأخير سعى لوضع الكثير من العراقيل أمام القناة والصحافي دروكر.

وطالبت القناة العاشرة والصحافي رفيف دروكر بكشف أوقات اتصالات نتنياهو مع إيلسون ورئيس التحرير ريغيف، في إطار قانون “حرية المعلومات”. وجاء في الالتماس: “في الكثير من مراكز الحوارات الشعبية يجري الحديث عن أن صحيفة “يسرائيل هيوم” تهدف لخدمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وأن توثيق وكشف مواعيد الاتصالات بينهم، سيسمح للجمهور بأن يعرف مدى الرابط بينهم”.

وفي المقابل ادعى نتنياهو أمام المحكمة، أن هذه من نوع الاتصالات الخاصة، وليست لها علاقة بعمله في منصبه الرسمي كرئيس للوزراء، وأن هذه المعلومات من شأنها أن تكشف عن العلاقات الخاصة لرئيس الوزراء مع اصداقائه. وقد رفضت المحكمة رد نتنياهو، وقبلت طلب الملمتسين، إلا أنها طلبت ابلاغ إيلسون وريغيف بالقرار، لمنحهما فرصة الاعتراض عليه.

وكان دروكر قد نشر في السابق تقريرا واسعا حول صحيفة “يسرائيل هيوم”، وكيفية ادارتها وتجندها لصالح بنيامين نتنياهو، منذ أن صدرت لأول مرة في منتصف العام ٢٠٠٧. ويبرز دروكر بتقريره الناقدة لنتنياهو ونهجه، بينما حاول نتنياهو في العامين الأخيرين عرقلة استمرار بث القناة بمالكها الحاليين، إذ أنها تابعة لسلطة البث الثانية، التي تخصص فيها قوات اذاعية وتلفزيونية، كما سعى نتنياهو لمنع تقدم تسهيلات مالية للقناة، بعد صعوبات مرت بها. وفي الأيام الأخيرة، تحدثت أنباء عن أن نتنياهو يسعى إلى تعيين مستشار إعلامي سابق لزوجته سارة، ليكون مديرا عاما للقناة العاشرة للتلفزيون.

وقد صدرت “يسرائيل هيوم” لأول مرة في منتصف العام ٢٠٠٧، وكان انتشارها يقتصر على منطقة تل أبيب والقدس، ومنذ اللحظة الأولى انتشرت عن تأييدها لمن كان رئيسا للمعارضة، بنيامين نتنياهو، وهي ما زالت تصدرت عن سياسته ونهجه، وتضرب كل معارضيها، بمن فيهم أعضاء في حزب الليكود،

## موجز اقتصادي

### معدل الرواتب الرسمي

#### ٩٦١١ شيكلا

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن معدل الرواتب العام في شهر أيلول الماضي بلغ ٩٦١١ شيكلا، وهو ما يعادل ٢٤٧٧ دولارا، أقل بنحو ٧٦ شيكلا (٩ دولارا) عن الشهر الذي سبق، وهو يعني ارتفاعا بنسبة ٢٫٨٪ عن معدل الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي ٢٠١٤، وبلغ عدد الأجييرين في ذلك الشهر حوالي ٣٠٣ مليون عامل، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٠٫٢٪ عن عدد العاملين في العام الماضي ٢٠١٤.

وتم دفع أعلى الرواتب في قطاع الغاز الطبيعي، إذ بلغ معدل الرواتب هنا ١٩٧٠٧ شواكل، تقريبا ضعف معدل الرواتب الرسمي، يليهم قطاع الكهرباء، بمعدل رواتب حوالي ١٨٥ ألف شيكل، ثم قطاع العلوم والإعلام بما يقارب ١٨ ألف شيكل، كراتب غير صاف قبل خصم الضرائب والضمانات الاجتماعية والصحية.

ويطرخ في إسرائيل كمعدل رواتب راتبان: الأول هو المطروح هنا، ويعتمد على جمع جميع الرواتب في الاقتصاد، وقسمتها على عدد العاملين، وهنا تظهر فجوات كبيرة جدا، ولا يعكس الواقع الاجتماعي. في حين أن معدل الرواتب الفعلي، هو الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الرواتب، وعدد الذين يحصلون عليها، لذا فإن معدل الرواتب الفعلي، على أساس هذه المعادلة، عادة ما يكون ٦٧٪ من معدل الرواتب العام.

وعلى صعيد الفجوات الاجتماعية، اعتمادا على تقارير سابقة، فإن معدل رواتب اليهود الأشكناز يصل إلى ١٣٥٪ من معدل الرواتب العام، واليهود الشرقيين ١١٠٪، والنساء عامة ٧١٪، ومعدل رواتب النساء العربيات يساوي ٤٥٪ من معدل الرواتب العام.

## رفع رواتب جنود الفترة

### الإلزامية بنسبة ٥٠٪

قررت الحكومة الإسرائيلية رفع رواتب الجنود في فترة التجنيد الإلزامي بنسبة ٥٠٪ ابتداء من الشهر الجاري، كانون الأول، وهي رواتب ضئيلة، لا تصل إلى أكثر من مصروف جيب، حين كان يتقاضى الجندي في الوحدات القتالية ١٠٧٧ شيكلا، (٢٧٨ دولارا)، فإنه سيتقاضى الآن ١٦١٥ شيكلا (٤٤٤ دولارا). أما المجندين في الوحدات المساندة للوحدات القتالية، فسيحصلون على ١١٧٦ شيكلا، بدلا من ٧٨٤ شيكلا حتى الشهر الماضي، وسيحصل المجنودون في وحدات الجبهة الداخلية، مثل عاملين في الأعمال اللوجستية والمكتبية، على ٨١٠ شواكل (٢٠٩ دولارات)، بدلا من ٥٤٠ شيكلا (١٣٩ دولارا) حتى الشهر الماضي.

وانتهت الحكومة بذلك جدلا استمر على مدى سنوات طويلة، وجرت محاولات برلمانية وحكومية، لرفع الأجور إلى مستويات أعلى، مثل أن يدفع لكل جندي في الفترة العسكرية الإلزامية راتب الحد الأدنى، وكان رفع الأجور بهذه النسبة ضمن اتفاقيات الائتلاف الحكومي، كشرط قدمه حزب “كولانو” الذي يتزعمه وزير المالية موشيه كحلون.

## ارتفاع بنسبة ١٤٪ في

### السفر إلى الخارج

قال التقرير الشهري لمكتب الإحصاء المركزي إن ٣٣٧ ألف شخص سافروا إلى الخارج من إسرائيل في الشهر الماضي، تشرين الثاني، من بينهم ٣٠٢ ألف شخص من حملة الجنسية الإسرائيلية، ومن بين هؤلاء ٢٠ ألف شخص سافروا مرتين في الشهر ذاته، و٤٪ من إجمالي المسافرين هم من حملة الجنسية الإسرائيلية، المقيمين بشكل دائم في الخارج وجاؤوا في زيارة إلى البلاد.

ويظهر من التقرير أنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الجاري، سافر من إسرائيل ٥٥ مليون نسمة، وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة ١٤٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، ويقول التقرير إنه في الأشهر الـ ١١ الأولى، كان السفر الأساس عبر الخطوط الجوية، إذ سافر في هذه الأشهر ٥٠٨٣ مليون نسمة، بزيادة ٦٦١ ألف شخص عن العام الماضي، في حين سافر عبر البحر ٥٧ ألف شخص، أقل بنحو ١٤ ألف شخص عن العام الماضي ٢٠١٤، أما عن طريق البر، فقد سافر قرابة ٣٥٩ ألف شخص، بزيادة حوالي ٦ آلاف شخص عن العام الماضي، فقد سافر إلى صحراء سيناء أكثر من ١٢٨ ألف شخص، بزيادة بنحو ٥ آلاف شخص عن العام الماضي، في حين سافر إلى الأردن من ثلاثة معابر ٢٣٠ ألف شخص، أقل بـ ٩ آلاف عن العام الماضي، من بينهم ٨٧ ألف شخص، عبر جسر الكرامة، عند أريحا، بزيادة ٣ آلاف عن العام الماضي ٢٠١٤.

## شراء السيارات الجديدة حطم

### الرقم القياسي قبل انتهاء العام

قال تقرير لاتحاد وكلاء السيارات إنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الجاري تم بيع ٢٤٤٩٥٥ سيارة، في حين أن عدد السيارات التي بيعت في العام الماضي ٢٠١٤ كله بلغ ٢٣٩٧٧٠ سيارة، ومن المتوقع أن يسجل الشهر الجاري ذروة جديدة في تسلم السيارات الجديدة، إذ أن الكثير ممن اشتروا سيارات يطلبون تسلمها قبل انتهاء العام، وكان شهر تشرين الثاني قد سجل وحده ندوة على صعيد تسلم سيارات في شهر واحد، إذ تم تسليم ما يزيد عن ٢١ ألف سيارة.

وتحتل المرتبة الأولى في بيع السيارات في إسرائيل، ولأول مرة، شركة كايا الكورية، التي باعت حتى نهاية الشهر الماضي ٣٦٥ ألف سيارة، وحلت في المرتبة الثانية من كانت في السنوات القليلة الماضية في المرتبة الأولى، شركة يونداي، وبعات أقل من ٣٠ ألف سيارة، ثم شركة تويوتا- ٢٨ ألف سيارة، ومازدا- أقل من ١٧ ألف سيارة، وسكودا- أقل من ١٦ ألف سيارة، وميتسوبيشي- ١٥٥ ألف سيارة.

لا تفوت وزيرة الثقافة (والرياضة) الإسرائيلية الحالية، ميري ريغف، أكثر من سابقتها ليغور ليفنات (!). أية فرصة للانقضاض على المؤسسات الثقافية المختلفة التي تنظم نشاطات وفعاليات فنية أو ثقافية لا تتماثل مع مواقفها وأرائها السياسية المتطرفة أو التي تحاول أن تنشط. ثقافيا، خارج ما تعتبره الوزارة «إجماعا قوميا» ملزما للجميع!

وهي، وإن لم تنجح حتى الآن في أية من محاولاتها المحاصرة هذه المؤسسات والتضييق عليها ماديا، بما تمتلكه من نصوص قانونية وقوة سياسية ومن صلاحيات رسمية، حقيقية أو متوهمة، إلا أن الأثر الذي لا يمكن التغاضي عنه هو الأخطر - وهو فرض أجواء ترهيبية تخويقية فوق هذه المؤسسات الثقافية المختلفة وفوق رؤوس القيمين عليها والفاعلين في إطارها. بما قد ينشر ما يصفه بعض المعنيين في المجال بالـ«ردع الذاتي» أو «الرقابة الذاتية» الصارمة.

فقد عادت الـوزيرـة ميري ريغف وتراجعت، هذه المرة أيضا، عن موقفها الذي كانت أعلنته سابقا بشأن الطلب من وزير المالية، موشي كلون، فرض غرامة مالية على «سينماتك تل أبيب» على خلفية تنظيمه واحتضانه مهرجانا سينمائيا عن النكبة والعودة بعنوان (٨؛ ملم).

وبررت ريغف تراجعها هذا، في البيان الذي أصدرته وزارتها إلى وسائل الإعلام يوم ٨ كانون الأول الجاري، بالقول إن لجنة الفحص التي شكلتها الـوزيرـة للنظر في ما إذا كانت أفلام المهرجان تشكل مخالفة للمادة رقم ٣ ب من قانون الميزانية (المعروف باسم «قانون النكبة»، كما سنمفل لاحقا) أقرت بأن «هذه الأيام تشمل، فعلا، مضامين تشويهية وتشهيرية، لكنها (المضامين) لا تصل حد تشكيل مخالفة لقانون الميزانية»!

وحاول بيان الوزارة تبرير القرار بتشكيل «لجنة الفحص» بأن شكاوى عديدة وصلت إلى الوزارة تتعلق بمضامين الأفلام التي تعرض ضمن المهرجان، مما دفع الوزارة إلى تشكيل لجنة فحص مهنية» (من أعضاء مجلس الرقابة على الأفلام والمسرحيات، التابع للوزارة نفسها) لتقوم بمشاهدة الأفلام وإعداد رأي مهني بشأنها، وذلك «في إطار إجراء داخلي يرمي إلى فحص ما إذا كان هنالك خرق لقانون الميزانية يستدعي توجه وزارة الثقافة إلى وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة»!

وكانت ريغف أعلنت، قبل ذلك، أنها «تسلمت شكاوى عديدة تشير إلى أن في مضامين الأفلام ما يشكل خرقا لقانون الميزانية ويتضمن تحريضا على دولة إسرائيل ومسا بها»؛ وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات، طبقا للمادة رقم ٣ ب من القانون المذكور، والذي يخول وزير المالية صلاحية فرض غرامة مالية على أية مؤسسة تصرف أموالا لتمويل «أي إنتاج (فني أو ثقافي) يحض على التحريض، العنصرية أو تأييد الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل».

وردا على إعلان الـوزيرـة هذا، توجهت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» إلى المستشار القانوني الرسمي للحكومة، يهودا فاينشتاين، وطلبته

تراجعت عن محاولة معاقبة «سينماتيك تل أبيب» هذه المرة

تراجعت عن محاولة معاقبة «سينماتيك تل أبيب» هذه المرة

# وزيرة الثقافة الإسرائيلية تواصل نهج الانقضاض على المؤسسات الثقافية ومحاولة ترهيبها!

**\* شكلت الوزارة ريغف، استنادا إلى «قانون النكبة»، طاقما خاصا لفحص إمكانية فرض غرامة مالية على «سينماتيك تل أبيب»**

**على خلفية احتضانه «مهرجان أفلام النكبة والعودة»، ا الذي تنظمه جمعية «ذاكرات» الإسرائيلية للسنة الثالثة على التوالي**

**\* الـوزيرة اضطرت إلى التراجع عن محاولتها هذه حيال تأكيد المستشار القانوني للحكومة أن خطونها غير قانونية وليست ضمن صلاحياتها!**

بإصدار تعليماته إلى وزيرة الثقافة، ريغف، بوقف إجراء الفحص المذكور «نظرا لانعدام أي داع لمثل هذا الفحص»، وضمنت الجمعية رسالتها تلك انتقادات حادة لسلسلة من التهديدات صدرت عن الـوزيرة ريغف نفسها ضد مؤسسات ثقافية مختلفة، خلال الأشهر الأخيرة، بحرمانها من مخصصات الدعم المالي الحكومي. وأكدت الرسالة: «يبدو أن الوزارة لا تميز بين أرائها ومواقفها السياسية وبين منصبها الوزاري»!

واعترضت «جمعية حقوق المواطن»، أيضا، على إلقاء مهمة «فحص الأفلام» كما حددتها الـوزيرة على أعضاء «مجلس الرقابة على الأفلام والمسرحيات»، نظرا لأن «صلاحيات هؤلاء الأعضاء القانونية، كما ينص عليها أمر الأفلام من العام ١٩٢٧، محددة ومحدودة وتختصر في المصادقة على عرض أفلام سينمائية أو فرض قيود على عرضها، فقط، وهم ليسوا مذولين، ولا مؤهلين، لتحديد ما إذا كان الفيلم السينمائي يتضمن تحريضا على العنف أو على العنصرية، ولذلك فإن هذا الفحص، كما طلبته الـوزيرة، يتجاوز صلاحياتهم!» لكن الجمعية عادت و«استدركت»، فأضفت بسخرية لاذعة: «بتفكير ثان، يبدو أنه ليس هنالك من هم أكثر ملامة من أعضاء مجلس الرقابة لإجراء هذا الفحص، إذ إن هدفه الوحيد هو فرض رقابة على الأفلام المعروضة»!

وأكدت الجمعية أن هذا الفحص، بصرف النظر عن النتيجة التي سيتوصل إليها، «قد سبب ضررا جسيما، بما يهث من رسالة تهديدية تخويقية ضد كل من يجرؤ على ملامسة مسائل خلافية ولا تتساقط مع مواقف الـوزيرة السياسية»؛ ونكرت رسالة الجمعية بأن الـوزيرة ريغف «ومنذ تسلمها منصبها هذا تشن حملة ترهيب وتخويف ضد مؤسسات ثقافية مختلفة في البلاد بحرمانها من الميزانيات؛ وسرح «الميدان» في حيفا، على خلفية عرض مسرحية «الزمن الموزاي، و«مسرح المينا» في بافا على خلفية إعلان أحد مؤسسيه، الممثل نورمان عيسى، رفضه المشاركة في عروض في الضفة الغربية المحتلة، وغيرهما».

**المستشار القانوني: لا صلاحية لوزيرة الثقافة!**
وردا على رسالة جمعية حقوق المواطن هذه، وجهت نائبة المستشار القانوني للحكومة، المحامية دانا زيلبر، رسالة جوابية أوضحت فيها أنه ليس من صلاحية وزيرة الثقافة إجراء مثل هذا الفحص، كما ذكر آنفا. كما أن عيسى وفي العام ١٩٨٤ تشكلت الحكومة الأكثر تعقيدا من حيث أنظمتها وأوضحت رسالة نائبة المستشار الإجراء القانوني الرسمي الذي يمكن بموجبه تقليص مخصصات الدم المالي لأية مؤسسة ثقافية بجزيرة «التحريض على العنف، التحريض على العنصرية أو تأييد عمل مسلح ضد دولة إسرائيل»، فقاتل أن «الإجراء القانوني الرسمي الوحيد المتاح هو تشكيل طاقم خاص من

قبل وزير المالية، وليس وزيرة الثقافة، بحيث يضم ممثلين عن وزارة المالية، وزارة العدل ووزارة الثقافة. أما مجلس الرقابة على الأفلام والمسرحيات فلا يستوفي شروط طاقم الفحص طبقا لهذا الإجراء»! كما أوضحت نائبة المستشار في رسالتها، أيضا، أن «الخصم من الميزانية (ميزانية الدعم) لا يجوز أن يتم مسبقا. فإذا ما تقرر أن ثمة مسوغا قانونيا لتقليص المخصصات، وفقا لقانون الميزانية، فإن بالإمكان إجراؤه (التقليص) لاحقا فقط، وبعد الحصول على رأي مهني من المستشار القانوني لوزارة المالية بشأن توفر مثل هذا المسوغ»!

والمسوغ القانوني المقصود هنا هو ما يتضمنه البند ٣ ب من «قانون أسس الميزانية»، والمعروف باسم «قانون النكبة» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٢ آذار من العام ٢٠١١. ويقضي هذا القانون بتحويل وزير المالية صلاحية تقليص / إلغاء ميزانيات دعم تقدمها الحكومة لأية مؤسسة تقام فيها نشاطات «يفهم منها إنكار وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي أو إنكار طابعها الديمقراطي»، كما يمنع تمويل نشاطات «تتضمن تأييدا للكفاح المسلح أو أعمال إرهابية ضد دولة إسرائيل، مسأ بعلم الدولة أو بأي من رموزها»!

ويذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها سينماتيك تل أبيب لهذه الهجمة على خلفية تنظيم «مهرجان أفلام النكبة». فقد حاولت وزيرة الثقافة السابقة، ليغور ليفنات، أيضا، اتخاذ إجراءات عقابية كهذه، إذ توجهت آنذاك إلى وزارة المالية وطلبت منها فحص إمكانية إلغاء الدعم المالي الحكومي لسينماتيك تل أبيب على الخلفية ذاتها مدعية بأن «سينماتيك، بتنظيمه هذا المهرجان، يخالف القانون ويدعم نشاطا يعتبر يوم استقلال إسرائيل يوم حداد»!

واعترضت المديرية العامة لجمعية «ذاكرات»، ليئات روزنبرغ، أن محاولات وزيرتي الثقافة، الحالية والسابقة، هي جزء من محاولات عديدة سوف تستمر مستقبلا أيضا بهدف «إقصاء موضوع النكبة وحق العودة عن جدول الأعمال العام في إسرائيل»؛ وأضافت: «لو لم يكن الموضوع مؤلما للغاية وقاسيا إلى أقصى الحدود لكان بالإمكان اعتبار محاولة الـوزيرة هذه تصرفا تافها»، ثم قالت: «بلا من محاولات إسكات الموضوع وإخفائه، ادعو الوزارة وزملاءها الآخرين إلى الحضور ومشاهدة الأفلام ومحاولة الإصغاء إلى عمق الأصوات الصادرة منها»!

### مهرجان أفلام النكبة

«مهرجان أفلام النكبة واللاجئين»، الذي أقيم هذا العام في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الجاري (بين ٤ و٦ منه) هو مهرجان سينمائي دولي يحمل عنوان «مهرجان الأفلام الدولي ٤٨؛ ملم» بإدارة إليه وتنظمه جمعية «ذاكرات» (زوخروت)، بالتعاون مع «سينماتيك تل أبيب».

«ذاكرات» هي جمعية «سينماتيك تل أبيب» التي تنظم مهرجان أفلام النكبة واللاجئين، الذي أقيم هذا العام في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الجاري (بين ٤ و٦ منه) هو مهرجان سينمائي دولي يحمل عنوان «مهرجان الأفلام الدولي ٤٨؛ ملم» بإدارة إليه وتنظمه جمعية «ذاكرات» (زوخروت)، بالتعاون مع «سينماتيك تل أبيب».

«ذاكرات» هي جمعية «سينماتيك تل أبيب» التي تنظم مهرجان أفلام النكبة واللاجئين، الذي أقيم هذا العام في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الجاري (بين ٤ و٦ منه) هو مهرجان سينمائي دولي يحمل عنوان «مهرجان الأفلام الدولي ٤٨؛ ملم» بإدارة إليه وتنظمه جمعية «ذاكرات» (زوخروت)، بالتعاون مع «سينماتيك تل أبيب».

«ذاكرات» هي جمعية «سينماتيك تل أبيب» التي تنظم مهرجان أفلام النكبة واللاجئين، الذي أقيم هذا العام في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول الجاري (بين ٤ و٦ منه) هو مهرجان سينمائي دولي يحمل عنوان «مهرجان الأفلام الدولي ٤٨؛ ملم» بإدارة إليه وتنظمه جمعية «ذاكرات» (زوخروت)، بالتعاون مع «سينماتيك تل أبيب».

الوزراء ونوابهم، وكذلك ترتيبات مختلفة يتم تنفيذها من أجل تمكين الحكومة من مزاولة مهامها.

ولذلك فإن نسبة مرتفعة من هذا الجزء من الاتفاقيات الائتلافية تم تنفيذة في الأشهر الستة الأولى لولاية الحكومة.

والموضوع الثاني الأكثر تطبيقا، بعد «إدارة الائتلاف»، هو موضوع «الاستيعاب والشتات» والذي تم تنفيذ ٦٢٪ من بنوده. وهذه النسبة المرتفعة تابعة بالأساس من أن الاتفاقيات الائتلافية تشمل مجموعة بنود ثانوية تتعلق بتنظيم مكانة وزارة الشتات وصلاحياتها، بموجب تفاهمات مع كتلة «البيت اليهودي».

وهذه البنود هي الأساس بنود إجرائية وتتعلق بتنظيم بنية الوزارة وانطلاق عمل الحكومة وبلورة الائتلاف، ولهذا السبب فإن نسبة تطبيق بنودها تكون مرتفعة.

والمجال الثالث من حيث تنفيذ بنوده بنسبة مرتفعة هو مجال الإسكان، وتبلغ النسبة هنا ٥١٪. وتعود أسباب ذلك، على ما يبدو، إلى كثرة البنود السابقة لبدء تنفيذ أعمال بناء، والتي وضعتها كتلة «كولانو» ، من أجل إعداد «مندوق أدوات» من الصلاحيات وتعريف المسؤوليات التي تسمح بدفع سياسة الإسكان.

ومن بين هذه البنود، تلك المتعلقة بنقل مجالات المسؤولية إلى وزارة المالية، تعديل قوانين من أجل تنظيم هذه الصلاحيات، تشكيل مسارات سن قوانين سريعة في الكنيست.

وتم تنفيذ هذه التغييرات بشكل سريع، ولذلك تظهر نسبة مرتفعة في تطبيق بنود هذا المجال.

ويظهر جليا من المعطيات ضعف تطبيق البنود المتعلقة بالمجالات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والتشغيل والمواصلات، التي تظهر نسب تطبيق بنود منخفضة، بسبب كثرة البنود الثانوية في هذا المجال وأيضا بسبب عدم تنفيذ هذه البنود بشكل كامل.

ويتبين من المعطيات أن البنود الأكثر تطبيقا في الاتفاقيات الائتلافية، في الأشهر الستة الأولى لولاية الحكومة الحالية، هي تلك التي يشعلها الاتفاق مع «البيت اليهودي»، وتليها كتلة «كولانو» التي يستند نجاحها بالأساس على موضوع الإسكان. وفي المقابل، فإن نتائج تطبيق البنود في اتفاقيتي الائتلاف مع كتلتي شاس و«يهדות هتوراة» جاءت متدنية.

### الاتفاقيات تعكس قضايا وليس سياسة مشتركة

أحد الأسباب المحتملة لكثرة البنود وتفصيلها يتعلق بحقيقة أن مبنى الاتفاقيات الائتلافية لا يشير إلى سياسة حكومية مشتركة، وإنما إلى مجموعة قضايا يتعين معالجتها، وتتكون من مجموعة مواضيع تدفعها أولويات كل واحد من الشركاء الائتلافيين.

ومن هذه الأسباب، بالإمكان الربط بشكل مباشر بين الكتلة التي دعت قضايا معينة وبين هذه القضايا والتفاهمات حولها، بينما لا تكون هناك علاقة تقريبا بين هذه القضايا والكتل الأخرى.

5

الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/١٥م الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٣٧هـ العدد ٣٧١ السنة الثالثة عشرة

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

5

# حزب «البيت اليهودي» نجح في تطبيق أعلى نسبة من الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الحالية!

**\*معطيات بحث جديد حول مدى تطبيق الحكومة الإسرائيلية للاتفاقيات الائتلافية التي جرى توقيعها**

**لدى تشكيلها قبل نصف عام تؤكد أن «البيت اليهودي» الكتلة الأقوى داخل الحكومة بعد «الليكود»\***

5

وعلى سبيل المثال، فإن المواضيع المركزية التي دفعتها كتلة «كولانو» في مجالي الإسكان والإصلاحات الاقتصادية، تكاد تكون غائبة عن الاتفاقيات الائتلافية للكتل الأخرى.

من الجهة الأخرى، فإن مواضيع مثل التعليم الحريدي والخدمات الدينية هي مواضيع مركزية في الاتفاقيات مع كتلتي شاس و«يهדות هتوراة». وهي موجودة بصورة جزئية في الاتفاق مع كتلة «البيت اليهودي». ولا تظهر أبدا في الاتفاق مع «كولانو»، وهذه الميزة هي نتيجة للانتقال إلى اتفاقيات منفصلة مع كل كتلة على حدة.

ووفقا لبحث «المركز الإسرائيلي لتدعيم المواطن»، فإن من الجائر أن التغيير الحاصل من اتحاق ائتلافي واحد مشترك توقع عليه جميع الكتل إلى اتفاقيات ائتلافية عدة، هو نتيجة لرغبة سياسية بعدم وضع سياسة حكومية موحدة ومتفق عليها، لاعتبارات الإدارة الائتلافية، لكي تبقى مجالا لإجراء تغييرات في مبنى الائتلاف، أو لاعتبارات عامة – إعلامية، من خلال التركيز على مجموعة قرارات بلاد من طرح سياسة شاملة تستدعي انتقادات، مثلما كان متعبا في سنوات الستين والسبعين.

### تأثير الكتل على تطبيق

### سياسة في إطار الائتلاف

تختلف القوة السياسية لكل واحدة من كتل الائتلاف وفقا لعدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، ويتوقع من الكتلة الأكبر أن تحقق لنفسها قوة سياسية أكبر داخل الحكومة وخارجها، من أجل تنفيذ اتفاقياتها الائتلافية.

وتشير المعطيات إلى أن كتلة «يهדות هتوراة» هي الأضعف سياسيا بين كتل الائتلاف، ونسبة تطبيق البنود الثانوية في الاتفاقية الائتلافية العبرمة معها هي الأكثر انخفاضا، وهذا الأمر ينطبق على كتلة شاس التي قوتها أكبر بقليل، ولكنها أضعف من قوة كتلتي «كولانو» و«البيت اليهودي».

لكن هناك عدم ملامة فيما يتعلق بتطبيق البنود الثانوية بين «كولانو» و«البيت اليهودي»، وكما ذكر أعلاه، فإن نسبة التطبيق الأعلى لبنود الاتفاقيات الائتلافية هي تلك التي تتضمنها الاتفاقية مع «البيت اليهودي»، علما أن قوة هذه الكتلة أقل بـ ٢٠٪ من قوة «كولانو».

وبين الأسباب التي تفسر نجاح «البيت اليهودي» تمكنت في إطار المفاوضات الوزارات والصلاحيات التي حصلت عليها هذه الكتلة في إطار المفاوضات الائتلافية.

فقد حصلت هذه الكتلة على أربع حقائب وزارية، بينما كتلة «كولانو» الأكبر منها حصلت على ثلاث حقائب وزارية فقط.

وهناك سبب آخر هو أن كتلة «البيت اليهودي» تمكنت في إطار المفاوضات الائتلافية من الوصول إلى ملامعة عالية بين عدد الحقائب الوزارية المرتفع الذي حصلت عليه وبين القضايا التي أرادت الانشغال بها.

كذلك اهتمت كتلة «البيت اليهودي» بالحصول على مناصب تسمح بالحسم، مثل منصب رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، بينما كتلة «كولانو» حصلت على مناصب تتعلق بقضيتي الإسكان والإصلاح البنكي ولكن القضايا الباقية بقيت ضمن صلاحيات كتل أخرى.

5

5

## دراسة جديدة لـ«معهد أبحاث الأمن القومي»:

# تصاعد الخطاب الذي يربط بين إسرائيل والأبرتهايدي في الحلبة الدولية!

«النقاش الدولي المشكك بالطبيعة الديمقراطية لإسرائيل بات مكثفا ونشطا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين»\*

وثيقة في الأمم المتحدة خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٤. ومن بين هذه الوثائق هناك ٧ وثائق فقط تؤيد إسرائيل وسياساتها. وهناك ١٥١ وثيقة أخرى. ذكرت فيها كلمتا «إسرائيل» و«أبرتهايدي»، والتي تمت صياغتها من جانب جهات ليست إسرائيلية رسمية أو منظمات مجتمع مدني مؤيدة لإسرائيل. وأظهر تحليل هذه الوثائق أن ٥٦٪ منها تتعامل مع إسرائيل بأنها دولة أبرتهايدي. ٣٢٪ من هذه الوثائق تتعامل مع كلمة «أبرتهايدي» في سياق جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية، والذي يسمى «سور الأبرتهايدي» أيضا.

وأشارت الباحثة إلى أن أحد تقارير الأمم المتحدة أكد أن «المعيار (أي الحواجز العسكرية الإسرائيلية) تستخدم لإذلال الفلسطينيين... وفي هذا السياق فإنها مشابهة لقوانين العبور للأبرتهايدي في جنوب أفريقيا، التي بموجبها طوبل الجنوب أفريقيون السود بإظهار تصريح مرور أو سكن في مكان ما في جنوب أفريقيا».

وأضافت الباحثة أن استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وشق شوارع توصيل بين المستوطنات وإسرائيل هو سبب آخر لتشبيه إسرائيل بالأبرتهايدي. كذلك أشارت تقارير للأمم المتحدة إلى استخدام المستوطنين شوارع لا يسمح للفلسطينيين بالسير فيها، وإنما يسرون في شوارع بمستوى مدن ومباني بحواجز ونقاط تفتيش عسكرية إسرائيلية. وهكذا نشأ مصطلح «أبرتهايدي الشوارع». وبسبب استيلاء إسرائيل ومستوطناتها على الغالبية العظمى من الموارد الطبيعية في الضفة، نشأ مصطلح «أبرتهايدي الماء» أيضا. وأظهرت المعطيات أيضا، أن منظمات غير حكومية داعمة للفلسطينيين قدمت إلى الأمم المتحدة ٢١٪ من الوثائق وعدها ٣١ وثيقة، التي تطرقت إلى إسرائيل والأبرتهايدي، بينما قدمت منظمات غير حكومية داعمة لإسرائيل ١٪ من وثائق كهذه، وعدها وثيقتان. وتبين أن ارتفاعا حدث في الوثائق التي تطرقت إلى إسرائيل كدولة أبرتهايدي، من ٥٢٪ خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ إلى ٦٢٪ خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤. كذلك ارتفعت نسبة الوثائق التي قدمتها منظمات المجتمع المدني الداعمة للفلسطينيين، من ١٨٪ في الفترة الأولى إلى ٢٦٪ في الفترة الثانية، الأمر الذي يشير إلى أهمية نشاط منظمات المجتمع المدني.

وشددت الباحثة على أن «تحليل هذه الوثائق يشير بوضوح إلى أن سياسة إسرائيل، التي تشجع البناء وتوسع المستوطنات، تشكل عاملا مسرعا ومركزيا في اعتبار إسرائيل دولة أبرتهايدي». وحذرت من أنه «على الرغم من أن علاقات إسرائيل الإيجابية مع الهيئات الحكومية الرسمية للدول الغربية الديمقراطية طرح كإثبات على النجاح المحدود للنشاط المعادي لإسرائيل، إلا أن المعطيات الكمية والنوعية في هذا المقال تضع علامة استفهام كبيرة في كل ما يتعلق بالفترة الزمنية التي ستمتكن فيها القيادة الرسمية للعالم العصري من البقاء محصنة أمام تعاطف قوة الرأي العام المناهض لإسرائيل».

وخلصت الباحثة إلى أن «الحل الأنجع ضد الجهات التي تنمي المشاعر الدولية المعادية لإسرائيل، يكمن في التزام إسرائيلي معن ونشط بحل الدولتين. ومن شأن خطوات في هذا الاتجاه أن تؤثر إيجابيا ليس فقط على مكانة إسرائيل الدولية المتدهورة، وإنما ستمنح إسرائيل حيز عمل سياسيا دوليا من أجل دحض المقارنة التي تربط بينها وبين الأبرتهايدي وجعلها عاقرة».

المجتمع الدولي وتصعيد الضغوط على حكومة جنوب أفريقيا من أجل تغيير سياستها العنصرية. وبعد ذلك بثماني سنوات، في العام ١٩٩٤، انتهى عهد الأبرتهايدي من خلال إجراء أول انتخابات ديمقراطية.

### إسرائيل والأبرتهايدي في الصحافة العالمية

وجدت الباحثة أنه تم نشر ٥٤ مقالا في الصحافة الدولية اشتملت على مصطلحي «إسرائيل» و«دولة أبرتهايدي». خلال الأعوام ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، أي خلال ٣٣ عاما. بينما خلال الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٥، أي خلال ١٤ عاما، نُشر ١٧٤١ مقالا اشتمل على هذين المصطلحين.

ويعني ذلك أن النقاش الدولي المشكك بالطبيعة الديمقراطية لإسرائيل أصبح مكثفا ونشطا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

واعتبرت أنه «على الرغم من أن وفرة المقالات تشير إلى اهتمام دولي متزايد بالربط بين إسرائيل والأبرتهايدي، لكن ليس من شأن ذلك أن يشير إلى الشكل الذي تصف فيه الصحافة العالمية إسرائيل في هذا السياق. وبكلمات أخرى، المعطيات الكمية ليست كافية من أجل أن تحدد ما إذا كانت إسرائيل متهمه بأنها دولة أبرتهايدي أم أنها محمية من استيعابها كدولة كهذه».

وأجرت الباحثة تحليلا لـ ٨٦ مقالا نُشرت باللغة الإنجليزية في الصحافة الأوروبية و ٥١ مقالا نُشرت في الصحافة الأميركية، خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٤، واشتملت على مصطلحي «إسرائيل» و«دولة أبرتهايدي». وتم تحليل كل واحد من هذه المقالات من خلال السياق الذي جرى فيه الربط بين المصطلحين، بحيث أن المقالات الإيجابية هي تلك التي جرى فيها الدفاع عن إسرائيل ضد تهمة الأبرتهايدي؛ المقالات السلبية هي تلك التي قالت إن إسرائيل هي دولة أبرتهايدي؛ والمقالات المحايدة، أو الموضوعية، هي تلك التي تحدثت عن احتجاجات ضد إسرائيل كدولة أبرتهايدي، وحذرت من إمكانية أن تتحول إسرائيل إلى دولة أبرتهايدي في المستقبل في حال لم تغير سياستها.

وتبين من هذا التحليل أن ١٦٪ من المقالات الأميركية و ٨٠٪ من المقالات الأوروبية دافعت عن الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل واعتزرت على مقارنتها بالأبرتهايدي، بينما الغالبية العظمى من المقالات الأوروبية (٦٢٪) والمقالات الأميركية (٧١٪) لم تتخذ موقفا حيال هذه المقارنة، وإنما تذكر حقيقة وجود نقاش عام أو تحذر من إمكانية نشوء نظام أبرتهايدي في حال عدم حدوث تغيير ملموس في السياسة الإسرائيلية.

كذلك أظهر التحليل أنه خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤، طرأ ارتفاع في عدد المقالات التي تشير إلى تشابه بين إسرائيل والأبرتهايدي. خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩، تطرقت ٢٧ مقالا في الصحافة الأميركية و ٣٧ مقالا في الصحافة الأوروبية إلى إسرائيل والأبرتهايدي، بينما كان عدد مقالات كهذه ٢٤ في الصحافة الأميركية و ٤٩ في الصحافة الأوروبية خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤.

واستنتجت الباحثة من هذا التحليل أمرين، الأول هو أن عددا قليلا فقط من المقالات في الصحافة الأميركية والأوروبية طرح ادعاءات ضد تشبيه إسرائيل بدولة أبرتهايدي، والثاني أن التشكيك في الديمقراطية الإسرائيلية يجذب اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة.

### إسرائيل والأبرتهايدي في الأمم المتحدة

بين البحث عن وثائق تشمل مقارنة بين إسرائيل والأبرتهايدي وجود ١٥٨

ويرغم محاولات الحكومة الإسرائيلية بتغيير حقيقة هذا التعامل مع إسرائيل في المحافل الدولية، إلا أن التهديد بعزلة إسرائيل الدولية تغفل إلى الخطاب العام في العالم، ووفقا للباحثة، فإن غياب التوثيق والمعطيات الصلبة حول ذلك «يسمح لصناع القرار الذين يتخوفون من تحويل جزء من كعكة الميزانية المقلصة من أجل مواجهة التهديدات غير المتبلورة، بالادعاء أن تخصيص أموال للاعتناء بمكانة إسرائيل الدولية ليس مبررا قياسا بالحاجة الماسة لتوفير رد على التهديدات الملموسة والداهمة».

### نظام الأبرتهايدي في جنوب أفريقيا

استعرضت الباحثة النضال الدولي ضد نظام الأبرتهايدي في جنوب أفريقيا، منذ العام ١٩٤٦، عندما بحثت الأمم المتحدة السياسة العرقية في هذه الدولة. وبعد ذلك بعامين، فاز الحزب الوطني في الانتخابات، وبدأت الحكومة الجديدة بتنفيذ خطوات رسمية ترمي إلى فصل الأقلية البيضاء عن الأغلبية غير البيضاء (السود والملونون). وفي تلك الفترة جرى سن قوانين لتطبيق الأبرتهايدي، مثل القانون الذي عزز الفصل بين البيض والسود من خلال تخصيص مناطق سكن وتشغيل منفصلة، وقانون الأراضي الذي نص على أنظمة لشراء السود للأراضي، وقانون السجل السكاني الذي يفرض أن يصف أي مواطن في السجل السكاني بموجب اعتبارات عنصرية، مثل أبيض أو أسود أو ملون. وراقبت ذلك ممارسات عسكرية وسيطرة بيروقراطية تعسفية واستخدام العنف ضد الأغلبية، الأمر الذي ميز جنوب أفريقيا عن غيرها من الدول التي انتهكت حقوق الإنسان في حينه.

وأشارت الباحثة إلى العلاقات الحميمة بين نظام الأبرتهايدي في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة، لكن في سنوات الثمانين، وإلى جانب الحركة العالمية ضد الأبرتهايدي مساواة دعم جنوب أفريقيا بدعم العنصرية، حدث خلاف شديد بين الكونغرس الأميركي وإدارة الرئيس رونالد ريغان، التي اتبعت سياسة «المشاركة البناءة» في العلاقات مع جنوب أفريقيا. واتسع النشاط المناهض للأبرتهايدي في الولايات المتحدة، من مظاهرات أمام سفارة جنوب أفريقيا في واشنطن إلى مظاهرات أمام قنصلياتها في أنحاء الولايات المتحدة، بمشاركة أعضاء كونغرس وخصميات عامة. وفي العام ١٩٨٥ اتفق الحزبان الديمقراطي والجمهوري على عقوبات جزئية في إطار معارضة سياسة «المشاركة البناءة». وفي العام ١٩٨٦ تصاعدت الانتقادات الدولية ضد جنوب أفريقيا، وتعاون الحزبان الأمريكيان ضد الفيتو الذي استخدمه ريغان ضد القانون الشامل المناهض للأبرتهايدي.

ونتيجة لذلك، وخلافا لإرادة ريغان، بدأت الولايات المتحدة تفرض قيودا على أي استثمارات جديدة في جنوب أفريقيا، وفرضت قيودا صارمة على القروض الحكومية واستيراد البضائع والمساعدات التجارية والسياحة لجنوب أفريقيا. كما تم فرض قيود على اتفاقيات الضرائب التي منحت جنوب أفريقيا أفضلية، وسرعت هذه الخطوات للتأييد الدولي لعقوبات، الأمر الذي أثر على سياسة بريطانيا تجاه جنوب أفريقيا، وبتبعتها الدول الأوروبية واليابان بفرض عقوبات شديدة.

وجرى تطبيق العقوبات بواسطة الأمم المتحدة، التي وفرت الأساس التنظيمي من خلال تشكيل «لجنة الأمم المتحدة الخاصة ضد الأبرتهايدي»، وكانت الأمم المتحدة تتشرف قوائم سنوية تشمل المؤسسات التي تمنح الدعم المباشر لنظام الأبرتهايدي في جنوب أفريقيا، بهدف زيادة حساسية

حزب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، خلال لقائهما في البيت الأبيض، الأسبوع الماضي، من الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في ما يتعلق بصد خطوات سياسية ضد إسرائيل في المحافل الدولية.

ووفقا لصحيفة «هارتس»، فإن أوباما قال لريفلين إن وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، سعى إلى لحم خطوات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة أو هيئات دولية أخرى، خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأضاف أوباما أن كيري كان خلال هذه الفترة يتوجه إلى نظرائه في العالم، وخاصة في أوروبا، ويقول لهم إنه يحاول دفع عملية السلام، ويطلبهم ألا يعرقلوا محاولاته بهذا الخصوص، لكن الرئيس الأميركي أشار إلى فشل كيري في مساعاه خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل، وأوضح أوباما أن «كيري عاد بدون أجوبة، ولا أعرف ما إذا ستمتكن من الاستمرار في لجم المجتمع الدولي، لأنه لا يمكننا أن نعهدم بشيء... ماذا نستعمل لهم؟».

وتدل أقوال أوباما على تراجع كبير في توقعات الإدارة الأميركية حيال احتمالات استئناف الحواجز العسكرية وتخصيص شوارع للمستوطنين وأخرى للفلسطينيين، إضافة إلى تزايد عمليات قتل الفلسطينيين، بدرجة تنفيذ عمليات طعن ودهس غير مثبتة في حالات كثيرة أو إمكان منع مثل هذه العمليات من دون قتل من يحاول تنفيذها. وإلى جانب ذلك، تفاقمت مظاهر العنصرية الإسرائيلية ضد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر، كما تجلت الأسبوع الماضي برفض فائزين بمنافسات بناء بيوت خاصة في ضاحية في مدينة العفولة، فقط لأن هؤلاء الفائزين هم مواطنون عرب.

وفي ظل استمرار هذه الممارسات وتفاقمها، تزايدت الدعوات إلى فرض عقوبات على إسرائيل، مثل وسم منتجات المستوطنات في أسواق الاتحاد الأوروبي. ولف مقال للباحثة ميخال حاطويل - روثويتسكي، نُشر في العدد الأخير من فصلية «عدكان إستراتيجي (المستجد الإستراتيجي)» التي يصدرها «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إلى أن «الشكوك في المحافل الدولية حيال صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية ليبرالية وحيدة في الشرق الأوسط أخذت بالتزايد في السنوات الأخيرة»، وشددت على وجود «تبعات بعيدة المدى لتشبيه إسرائيل بأنها دولة أبرتهايدي (تفرقة عنصرية) على أمتها القومي».

وتناولت الباحثة ما وصفتها بأنها «معطيات صلبة لاعتبار إسرائيل في الحلبة الدولية أنها دولة أبرتهايدي»، وذلك من خلال تحليل ١٣٧ مقالا نُشرت في الصحافة العالمية و ١٥٨ وثيقة للأمم المتحدة. ورات غرة في الباحثة أنه «في الوقت الذي تتفاخر فيه القيادة الإسرائيلية بالمقارنة بين سياسة إسرائيل الليبرالية وسياسة جاراتها غير الديمقراطية في المنطقة، يبدو أنه يتم تشبيه إسرائيل بشكل متزايد بحكم الأبرتهايدي الذي كان قائما في جنوب أفريقيا، وهو حكم كان يستند إلى فصل عنصري ماساس، قمعته فيه الأقلية البيضاء الأغلبية السوداء بيد من حديد».

## باحث إسرائيلي في مجالات الجيش والمجتمع والسياسة:

# الصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع إمكانية إخلاء مستوطنات في المستقبل!



ازدياد عدد المتدينين في الجيش الإسرائيلي.

المدنية والدولية وكذلك الكود الأخلاقي للجيش الإسرائيلي، وهو كود إشكالي بحد ذاته، يتناولون معضلة المس بالمدينين مقابل المس بالجنود. وبالإمكان الدخول إلى قرية وتطهير بيت بعد آخر بثمن تشكيل خطر على الجنود، وبالإمكان العمل مثلما عمل فينتر، الذي تفاخر بأنه يحافظ على حياة جنوده بان تطلق الصوت كذيفة أو صاروخا مضادا للمدركات على أي بيت قبل دخوله. والأجواء التي بموجبها ليست لدينا معضلات أخلاقية، لأن هذه الحرب دينية وهؤلاء هم مواطنو العدو، تجرر أفعالا لا يمكن أن تحدث في ظروف أخرى».

خلال الحرب لواء «فغعاتي»، «لا يريان الحرب أنها حملة عسكرية من أجل إعادة الهدوء، بالنسبة لهما هذه حرب ضد من لعن اسم الله». وكان فينتر أعلن خلال الحرب أنه صلى «وطلب من الله أن يحمي قواته من أجل الشعب وضد عدو لعن اسم الله». وأوضح ليفي أنه «توجد هنا فكرة الحرب الجهادية، الحرب الدينية، وبالنسبة له هذه ليست حربا بالإمكان إنهاؤها بنوع من التسوية البرغماتية، هذه حرب لا يمكن أن تنتهي إلا إذا انخفى الأغيار من الوجود».

وربط ليفي بين سياسة إطلاق النار أثناء الحرب على غزة وبين مفهوم الحرب الجهادية اليهودية، وقال «ليني أصر على هذا الربط. فقوانين الحرب

أجندة، وهي الاستعداد لاحتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك، «هذه خطوة إستراتيجية بكل وضوح، والكثيرون في الصهيونية الغربية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها برغم وجود جنود متدينين في الجيش». وأشار ليفي إلى الدليل على وجود هذه الأجندة لدى الصهيونية الدينية من خلال اقتباس أقوال أدلى بها زعيم الكليات الدينية التحضيرية للخدمة العسكرية، الحاخام إيلي سادان، بأنه «يحظر الانفصال عن الدولة، وإنما ينبغي الدخول إلى جميع الأجزاء، الجيش والشبابك والأجهزة القضائية، من أجل بلورة الدولة المثالية».

رغم ذلك، أضاف ليفي، أن سادان وغيره من حاخامي الصهيونية الدينية يحاولون إخفاء نواياهم في هذا السياق وحتى أن سادان أعلن أنه «يحظر تعيين رئيس أركان متدين». وجرى نقاش داخل الصهيونية الدينية خلال الانفصال عن غزة حول ما إذا كان ينبغي على الجنود المتدينين رفض تنفيذ الأوامر العسكرية. لكن أحد الحاخامين، الذي يدير معهدا دينيا، قال إنه «إذا رفضنا سيتم وسنمنا، ونتيجة لذلك سيمنعون رجالنا من الترفي والتأثير في المستقبل». ومن أجل تحقيق أجندتهم، فإن حاخامي الصهيونية الدينية لا يعارضون إزالة بعض القيود الدينية في الجيش، مثل الحفاظ على الطعام والشراب الحلال بموجب الشريعة اليهودية والحفاظ على قدسية يوم السبت، ويبدأ الحاخامون في نشر أفكارهم لدى طلاب الكليات التحضيرية، وقال ليفي إن «هناك الكثير من النصوص، العلنية والمكشوفة، التي يقدم الحاخامون من خلالها مواظ سياسية، فالحاخام سادان يهاجم اتفاقيات أوسلو وتنازلات الحكومة، وحاخام التخنيون (معهد الهندسة التطبيقية في حيفا)، إلياهو رحاميم زيني، يقول إن الصعود إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف) هو فريضة، ورئيس الكلية التحضيرية في (مستوطنة) نوكديم، الحاخام إيتار كوهين، يقول إنه لا يوجد أمر كهذا اسمه شعب فلسطيني ولديه حقوق، هذه تربية تعارض الدولة وصلحايتها، وهذه تربية فلسافية».

وأضاف ليفي أنه «يوجد هنا توجه واضح، وينظرهم، إسرائيل تخوض حربا على فريضة استيطان البلاد، هذه فريضة دينية، ويوجد دور للمتدينين في قيادة الجيش من أجل تطبيق هذه الفريضة، وهم يؤمنون بان صلاحية التنازل عن الأراضي الدولة ليست ضمن صلاحية الحكومة».

وفي أحد خطاباتهم، شبه الحاخام سادان العدوان على غزة في صيف العام الماضي بالمعركة بين شمشون وجوليات وقال إنه بعدها «اندرت الفلسطينيين»، ورأى ليفي أن «هذه مقولة واضحة جدا حول الحرب، إنها حرب دينية، ربما يجب أن تنتهي بان لا يبقى أحد الجانبين في الوجود، إنها دعوة إلى التطهير العرقي، وقد قال ذلك في ذروة عملية الجرف الصامد». ويشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كان قد حدد في حينه هدف الحرب على غزة بإعادة الهدوء، لكن ليفي أكد أنه بالنسبة لسادان ولخريج كليته الأرفع مستوى في الجيش، العقيد عوفر فينتر، الذي قاد

يتزايد حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وقيادته بشكل كبير، الأمر الذي يجعل مزيدا من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصا تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية ويمجرى حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تطهير عرقي ضدهم، مثلما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف العام الماضي.

وأكد الباحث في مجالات الجيش والمجتمع والسياسة والمحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور يانيل ليفي، في كتاب من تأليفه صدر مؤخرا بعنوان الفئات الإلهي الأعلى - تعزز الحكم الثيوقراطي للجيش الإسرائيلي»، أن عملية سيطرة رجال الدين اليهود على الجيش تجري على قدم وساق.

وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هارتس»، ونشرت يوم الجمعة الماضي، إن «الجيش يجري، بعيدا عن أنظار الجمهور، مفاوضات مع حاخامين حول مواضع عديدة، بدءا من دعم النساء في الجيش وحتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية».

وأشار ليفي إلى أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء مستوطنات في القطاع، في العام ٢٠٠٥. و«هذا الأمر يظهر بشكل علني في إشارات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه، دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية، إلياهو شطيرن، فلقد اجتمعا مع حاخامين وتحدا معا حول ترتيبات تأخذ بالحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعين على قوة عسكرية إخلاء حوانيت في الخليل».

وأضاف أن «المشكلة تكمن في الصلاحيات، وليس في المشاعر، وعندما قررت الحكومة أن يخدم المثليون في الجيش من دون قيود، فإنها فرضت حقائق على أرض الواقع ولم تجر أية مفاوضات خفية، لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية جدا وواسعة جدا، وهناك حاخامون، وقسم منهم رؤساء كليات تاهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاستيطاني) للخدمة العسكرية، يجرؤون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم، وقال لي ضابط كبير إنه عندما رفض السماح لجنوده، من حركة «حساد» (الدينية المتزمتة)، بان يستحموا في مغس يوميما، فإن حاخامهم اتصلوا به، وهناك سرب طيران منعت نساء طياران فيه من التحليق برفقة طيارين متدينين».

وشدد ليفي على أن «جنودا متدينين يستشيرون حاخامهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية... والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسكرات الجيش، هذا تدخل من جانب جهة خارجية، لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة، وإنما من نصوص دينية، وهذا ليس تأثيرا دينيا، وإنما تغفل جهات دينية إلى داخل الجيش. هذا هو تديين الجيش».

### دعوة إلى التطهير العرقي

يرى ليفي أن تغفل هذه الجهات الدينية ليس عفويا، وإنما ينطوي على

# آخر التحليلات الإسرائيلية: مرحلة تقديم قرائن إلى المحكمة حول جريمة إحراق منزل عائلة دوابشة لا تزال بعيدة!

«الإرهاب اليهودي يحظى بشرعية في ظل عجز الحكومة الإسرائيلية وتردها طوال سنين في معالجة أمر المجموعات اليمينية المتطرفة»\*

أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، قبل أكثر من أسبوعين، عن «حصول تطور كبير جاء، في قضية تم وصفها بأنها «واحدة من قضايا الإرهاب اليهودي الخطيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة»، لكن الرقابة العسكرية فرضت أمر منع نشر جارف حول تفاصيل القضية.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية بالتزامن مع هذا الإعلان إنه «يوجد تفاؤل في الشرطة والشاباك حيال احتمال حل لغز القضية وتقديم لوائح اتهام»، وأضافت أن «هذا التطور نابع من تعاون بين شعبة التحقيقات في الشاباك، واللواء اليهودي في الشاباك، ووحدة الجرائم القومية التابعة لمنطقة الضفة الغربية (في الشرطة الإسرائيلية)، والنيابة العامة، والمستشار القانوني للحكومة».

وسمحت محكمة الصلح في مدينة بيتاح تيكفا، بالنشر عن اعتقال مشتبهين في الاعتداء الإرهابي على عائلة دوابشة في قرية دوما، الذي وقع في تموز ٢٠١٥.

ورغم النشر التدريجي الدراماتيكي، وإبقاء منع النشر على الغالبية الساحقة من تفاصيل القضية، ورغم رفع مستوى التفاؤل بأنه تم حل قضية إحراق عائلة دوابشة وبأنه سيقدّم الإرهابيون الذين ارتكبوها الجريمة إلى المحكمة، إلا أن عناوين الصحف الإسرائيلية سرعان ما كبحت هذا التفاؤل.

فقد تبين أنه لا توجد لدى الشاباك أدلة كافية من أجل تقديم لوائح اتهام ضد المعتقلين، وأن المعتقلين كانوا ضمن قوائم الشاباك التي وصفتهم بأنهم «خطيرون» قبل وقوع الجريمة في دوما، والتحدي المائل أمام المحققين هو جعل المشتبهين يتحدّثون ويعترفون، بينما المعتقلون استعدوا للالتزام الصمت أثناء التحقيق، كما جرى منع المعتقلين من التّقاء محاميهم لمدة ثمانية أيام.

أين التطور الكبير إذن، إذا كان الشاباك غير قادر على جمع أدلة ضد المعتقلين؟ كما أن التزام أعضاء التنظيمات الإرهابية اليهودية الصمت أثناء التحقيق معهم، ليس بالأمر الجديد وتكرر بعد كل مرة جرى فيها اعتقال أحدهم بعد تنفيذ جرائم «تدفيغ (جباية) الثمن»، رغم ندرة هذه الاعتقالات.

وإذا لم ينجح محققو الشاباك في جعل المعتقلين يعترفون بارتكاب الجريمة المنسوبة لهم طوال ثمانية أيام لم يلتقوا خلالها مع محاميهم، فهل سيترفون في الأيام المقبلة، بعد أن اكتشفوا وخبروا أساليب التحقيق واستعدوا لها بشكل أكبر؟

عموما، ليس واضحا كيف ستطور هذه القضية.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد إردان، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه «لا توجد أدلة كافية من أجل محاكمة المعتقلين بـسببه الضلوع في إحراق عائلة دوابشة».

وإدعى الوزير أنه «لا توجد تحقيقات تحظى بأفضلية عليا إلى هذه الدرجة مثّل التحقيق في جريمة القتل التي حدثت في قرية دوما، ورغم ذلك فإن

جهاز الأمن العام والشرطة حقا تقدما في هذا التحقيق، ونحن نفعل كل شيء» كي تكون لدينا أدلة تسمح بالمحاكمة وتقديم لوائح اتهام»، أي أن الأمر الوحيد الذي أكده إردان هو عدم وجود أدلة.

**وسائل لإحياء التحقيق**

يبدو أن التحقيق في قضية إحراق منزل عائلة الدوابشة، الذي أسفر عن مقتل الوالدين وطفلهما الرضيع، وإصابة طفلهما الآخر بدرجة خطيرة من الحروق ولا يزال يرقد في المستشفى، لا يزال بعيدا عن تقديم لوائح اتهام، وربما تُقدم التهامات ضد بعض المعتقلين ويجري تسريح بعضهم الآخر، أو حتى تسريحهم كالم «الانعدام الأدلة الكافية».

وهناك عدة جوانب في هذه القضية ينبغي أخذها في الحسبان باتجاه عدم حلها، أولها أن الجهة التي تنفذ التحقيق، الشاباك والشرطة، استخدمت آلية ليست جديدة، عندما تحدثت عن تطور في التحقيق وبعد ذلك بدأت تسرب معلومات حول «صعوبات» تواجه هذا التحقيق.

وأشار المحلل العسكري في صحيفة «يديעות أchronوت»، اليكس فيشمان، إلى أن موجة الشائعات التي سررت حول حل قضية الإرهاب اليهودي هذه بدأت خلال جلسة في المحكمة العليا.

وخلال هذه الجلسة نظر القضاة في التماس جرى تقديمه ضد إجراءات معينة طلب الشاباك استخدامها ضد أشخاص لا تُعرف أسماءهم، وأكد المحلل أن «تفاصيل اللتماس ليست واضحة، وكذلك ليس واضحا من هم الذين قدموا اللتماس».

لكن فيشمان أكد أن «الأمر الواضح هو أنه تدور خلف اللتماس معركة يخوضها محامو أولئك الأشخاص المجهولين من أجل إنقاذهم من لوائح اتهام بسبب مخالفات أمنية خطيرة».

وأشار فيشمان إلى أنه لدى التحقيق مع معتقلين فلسطينيين، فإن الشاباك ليس بحاجة إلى تصريح خاص من أجل استخدام «إجراءات استثنائية»، أي التعذيب.

وأضاف أن «المحاكم تتعامل مع معظم الإرهاب اليهودي على أنه أعمال جنائية، وفي المعتاد يعتبر إحراق كنيسة أو أشجار، على سبيل المثال، أنه إلحاق ضرر بملك وليس جريمة كراهية قومية. وإلقاء حجارة باتجاه سيارة فلسطينية، إذا وصل أمر كهذا إلى التحقيق أصلا، يعتبر إخلالا بالنظام».

وتابع المحلل أن «التحقيق مع مجرمين إسرائيليين مختلف بالمطلق عن التحقيق مع فلسطينيين مشتبهين بارتكاب نفس جرائم الكراهية، وفي حالتهم تصنف أعمالهم بأنها إرهابية».

الأمر الآخر هو السماح لأعضاء التنظيمات الإرهابية اليهودية بالتزام الصمت أثناء التحقيق معهم، وهو أمر ينص عليه القانون. لكن فيشمان رأى أن قواعد اللعبة تغيرت «ويبدو الآن صراع يحاول المشتبهون من خلاله، بواسطة مقربين منهم، الترويج بشكل واسع أنهم قيد الاعتقال من أجل تغيير ظروف الاعتقال، وتجنيد دعم جماهيري لصالحهم ولجم إمكانية أن

ينجح الشاباك في إخراج اعتراف منهم».

وأردف أنه «في إطار هذا الصراع يتم بذل جهود من أجل الالتفاف على أمر حظر النشر الذي صدر مؤخراً، من خلال نشر أسمائهم في شبكات التواصل الاجتماعي والالتماس إلى المحكمة العليا».

**«خطة تفكيك دولة إسرائيل»**

كانت بداية التنظيمات الإرهابية اليهودية في ما يسمى «عصابة ليفتا»، وبعد ذلك تشكل تنظيم «سيكريكيم»، الذي ضم التنظيم السري الذي كان مركزه في البؤرة الاستيطانية «بات عاين» وأتباع الحاخام الفاشي مئير كهانا في البؤر الاستيطانية في الخليل، وانبثقت عن هذه التنظيمات حركات أوسع تميزت بالتعصب الديني – السياسي، ونما داخلها ما يعرف بتنظيم «شبيبة التلال»، الذي يرتكب في السنوات الأخيرة جرائم «تدفيغ الثمن».

ووفقا ليفيشمان، فإن الهدف الأول لهذه المجموعات هو تنفيذ الاعتداءات ضد الفلسطينيين الدعوة إلى طردهم من البلاد، ومنذ عدة سنوات انتقلت هذه التنظيمات إلى المرحلة الثانية من مخططاتها «لتفكيك دولة إسرائيل»، وأضاف أن إسرائيل بنظرهم هي دولة غير شرعية، وينبغي القضاء عليها من الداخل وإقامة مملكة»، وهذه التنظيمات مؤلفة من «مجموعة عنيفة من المتعصبين لا توجد عليهم أية سلطة، لا سلطة والدين، ولا سلطة تنظيمية ولا سلطة حاخامين».

ولفت فيشمان إلى أنه في موازاة التنظيم الإرهابي يهودي في الضفة الغربية، هناك تنظيم يحمل أفكارا دينية قومية وينشط داخل الخط الأخضر، ويطلق على نفسه اسم «اليهود»، وهو ينشط في مدن عديدة بينها القدس ونتانيا وعكا واللد والرملة، ونشطاء هذا التنظيم لا يعترفون بالمؤسسات الإسرائيلية ويدعون إلى التمرد ضد القانون الإسرائيلي. وأشار فيشمان إلى أن تنظيم «اليهود» انبثق من «النزى التوراتية» التي يقيمها مستوطنون في المدن الساحلية خصوصا التي يسكنها عرب ويهود، وهي يافا وعكا واللد والرملة، وكذلك في مدينتي نتسيرت عيليت وكريئيل، ويحاول حاخامون متطرفون الانضمام إلى هذا التنظيم واستغلال الفراغ القيادي فيه.

ووفقا ليفيشمان، فإن هذه التنظيمات عبارة عن «أكوام من المجانين، القادرين على القتل من أجل تحقيق رسالتهم المتعصبية»، وإن «الدولة لا تريد حقا التعامل معهم، فهم ينشطون في العلن، وبعضهم لا يخفي تطلعه إلى الوصول إلى (عضوية) الكنيسة».

وشدد فيشمان على أن «عجز الحكومة وتردها طوال سنين في معالجة أمر هذه المجموعات المتطرفة، هما اللذان سمحا بوجود أجواء شرعية للفكر الكهاني في صفوف أوساط أخذة بالاتساع في المجتمع الإسرائيلي».

وأردف أن «هذه الشرعية تشجع شابانا أفرادا وتشجع مجموعات تضع لنفسها أجنداث العنف والإرهاب، مثل قتلة الفتى محمد أبو خضير في القدس، أو

بعد عقدين من موجة الهجرة الضخمة

# غالبية المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق تعيش في مجتمعات شبه منغلقة وتحصيلها العلمي أقل من تحصيل آبائها!

«ثلث المنتحرين في إسرائيل في السنوات الأخيرة من هؤلاء المهاجرين»\*

وما شابه، وأيضا حضور عروض موسيقية ومسرحية”.

ويضيف البحث أن تصرفات هؤلاء المهاجرين تدل أيضا على اهتمام ضعيف بالنشاطات المتعلقة بالثقافة والتراث للبيئة المجتمعية التي استقبلتهم، بقصد إسرائيل. وخلافا لكل التوقعات فإن النشاطات التي بادرت لها المجالس البلدية لدمج المهاجرين بهذه “الثقافة”، كانت مساهمتها ضعيفة جدا في التأثير على المهاجرين، وأن هذا أثارته أبحاث استطلعت آراء المهاجرين بعد ثلاث وخمس سنوات وأكثر من هجرتهم إلى إسرائيل.

وتبين من تلك الأبحاث أنه بعد خمس سنوات فإن نسبة العلاقات الاجتماعية التي أقامها المهاجرين مع “السكان المحليين”، بقصد اليهود الذين سبقوهم في البلاد، تراوحت ما بين ١٥% إلى ٢٢%، وأن أقصى ما وصلت النسبة اليه بعد أكثر من خمس سنوات تراوحت ما بين ٢٠% إلى ٢٤%. كما أنه حتى بعد خمس سنوات، فإن استخدام اللغة العبرية لدى المهاجرين محدود جدا، فقط لأحتياجات الحياة العامة، مثل العمل والتعليم والشؤون الإدارية، بينما اللغة الروسية ما تزال طاغية على الحوار في العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين من الدول السوفيتية السابقة. ويقول البحث أيضا إن أحد الاستطلاعات السابقة بين ٤٧% من المهاجرين قالوا بعد سبع سنوات على هجرتهم إلى البلاد، إنهم لا يتقنعون بانهم جزء من المجتمع الإسرائيلي.

وما يقوله هذا البحث ملموس في الشارع وبدرجة أكبر، إذ حتى في العمل حينما تصادف أمامك عاملين اثنين أو أكثر من المهاجرين الروس، فإن اللغة بينهما إما أن تكون روسية بالكامل، أو روسية على الأغلب وتدمج فيها بعض المصطلحات العبرية المتعلقة بطبيعة العمل. وهذا لا يسري فقط على المهاجرين المتقدمين في السن، بل أيضا على الأطفال الذين هاجروا مع أهاليهم وتربوا في البلاد، وحتى الأطفال الذين ولدوا في البلاد.

والكتاب ذاته استعرض أيضا عدة استطلاعات فصمت مدى قناعة المهاجرين من الدول السوفيتية السابقة بهجرتهم من الوطن، وحسب ما جاء فإن ١١% فقط أعربوا عن أنهم وثقون كليا بانهم اتخذوا القرار المناسب بالهجرة إلى إسرائيل، بينما قال ٢٢% فقط إنهم يعتقدون أنهم اتخذوا القرار الصحيح. ولكن إذا نظرنا إلى إحصائيات وتقارير سابقة، سنرى أنه حتى قبل خمس سنوات (تقرير من العام ٢٠١٠) كان ١١ ألف شخص من الذين هاجروا إلى إسرائيل في سنوات التسعين وما بعدها، عادوا إلى أوطانهم، للإقامة فيها بشكل دائم، ونسبة قليلة منهم قررت التنازل كليا عن الجنسية الإسرائيلية، فيما قال التقرير ذاته إن أكثر من ٣٠ ألفا من المهاجرين ينتقلون بين وطنهم الأصلي وإسرائيل بوتيرة عالية. بمعنى أن أكثر من ١٢% من المهاجرين من الدول السوفيتية، قد تراجعوا عن قرارهم

الشبان الذين يتسربون من البيشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) والذين أنسين ثلاثة منهم بإحراق المدرسة ثنائية اللغة في القدس، لأنه يتعلم فيها يهود وعرب، وحكم على اثنين منهم بالسجن لسنتين، بينما أرجى الحكم على الثالث بادعاء أنه مختل عقليا.

يشار هنا إلى أن عدد المعتقلين في قضية قتل عائلة الدوابشة ليس معروفا، وبطبيعة الحال فإن أسماءهم ومكان سكنهم ليسا معروفين أيضا.

ورأى المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هرئيل، أنه على الرغم من العناوين الكبيرة حول تقدم التحقيق في هذه القضية، إلا أن مرحلة تقديم القرائن إلى المحكمة ما تزال بعيدة.

وأشار إلى أن «حل لغز إحراق كنيسة الخبز والسك في طبريا، وهو الإنجاز الأبرز للشاباك والشرطة في حربها ضد مجرمي الإرهاب اليهودي حتى الآن، اعتمد بالأساس على إعادة تمثيل الجريمة بدقة، الأمر الذي «صهر» سوية أجزاء الصورة الاستخباراتية، من صور التقطتها كاميرات حراسة في محطات وقود بعيدة وحتى بنيايا المحض النووي».

ورغم تكراره أن نشاطاء اليمين المتطرف لا ينكسرون أثناء التحقيق، فإن هرئيل اعتبر أنه «إذا اتضح أن المحققين نجحوا في استخراج اعتراف مجرم من أحد الضالعين المباشرين في الاعتداء، فإن هذا الأمر سيعتبر إنجازا كبيرا».

ولمّت هرئيل إلى أن المعلومات التي تظهر من المقابلات التي تجريها وسائل الإعلام مع عائلات المعتقلين، يتبين منها أن المعتقلين نشأوا في دفيئة عادية للإرهاب اليميني الأيديولوجي، «وهذه هي المجموعة نفسها التي كان قادتها الروحانيون الشبان معروفين جيدا للشاباك وكان يفترض أن يكونوا ضمن حيز اهتمام اللواء اليهودي قبل الاعتداء بوقت طويل».

وأضاف أنه «حتى لو تم حل القضية وبات بالإمكان تقديم لوائح اتهام، فإن ثمة مكانا لاستيضاح كيفية تهرب المشتبهين من المراقبة وما إذا كانت حرب الدولة ضد الإرهاب اليهودي، الذي يعلن رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) ووزارؤه عنها في أوقات مقترابة بأنها بأفضلية عليا، تجري بشكل ناجح حقا».

وحذر هرئيل من أنه «في هذه الأثناء، يوجد خطر بأن العناوين الكبيرة في الصحافة تؤدي إلى فهم خاطئ لدى الجمهور وكأنه تم حل لغز القضية بشكل كامل. وهذا يسري على الرأي العام الإسرائيلي، لكن علاقته أكبر بأضعاف بالنسبة للرأي العام الفلسطيني، على ضوء التقديرات بأن عملية القتل في دوما كانت أحد المحفزات الأساسية لتفجر العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية قبل أكثر من شهرين».

وتابع هرئيل أنه «إذا فشل التحقيق الآن، ولم يتم جمع أدلة كافية تسمح بمحاكمة المشتبهين الذين اعتقلوا، فيسري سكان المناطق (المحتملة) بذلك مهاجرين فانه منذ العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٣ كانت نسبة المهاجرين من القتل في دوما كانت أحد المحفزات الأساسية لتفجر العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية قبل أكثر من شهرين».

وتابع هرئيل أنه «إذا فشل التحقيق الآن، ولم يتم جمع أدلة كافية تسمح بمحاكمة المشتبهين الذين اعتقلوا، فيسري سكان المناطق (المحتملة) بذلك مهاجرين فانه منذ العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٣ كانت نسبة المهاجرين من القتل في دوما كانت أحد المحفزات الأساسية لتفجر العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية قبل أكثر من شهرين».

ويقول البحث ذاته إنه منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٣، انتحر في إسرائيل ٤٨٠٦ أشخاص، من بينهم ١٦٥٨ من المهاجرين، وإن ٧٨% من المهاجرين هم من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق، بينما كانت نسبة المهاجرين من أثيوبيا من إجمالي المهاجرين المنتحرين ١٦,٦%، ما يعني أن قرابة ٥٠% من إجمالي المنتحرين هم من المهاجرين من أثيوبيا وحدها، رغم أنهم يشكلون حوالي ٢% من إجمالي السكان في إسرائيل. والارتفاع الحاد في حالات الانتحار بين الأثيوبيين يعود بشكل واضح إلى ضيق الحياة، ونذبهم في المجتمع الإسرائيلي بسبب لون بشرتهم ومنشأهم، فهم أكثر الشرائح اليهودية فقرا، وهم يشكلون نسبة عالية في أعمال الخدمة خاصة التنظيف وما شابه.

وتقول منظمة الصحة العالمية، بحسب ما ورد في بحث الكنيسة، إن نسبة الانتحار عالية بشكل خاص بين المجموعات التي تشعر بالتمييز، مثل اللاتجيين والمهاجرين ومثليي الجنس، “وأعلى نسبة لذوي التوجهات الانتحارية، نجدها لدى المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق، والمهاجرين من أثيوبيا، والناجين من النازية، وجنود الجيش الإسرائيلي”. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد بحثت ظاهرة الانتحار أكثر من مرة، وفي العام ٢٠١٣ اعتبرت مكافحتها “مهمة قومية” وخصصت في حينه ٥٥ مليون شيكل (١٤ مليون دولار)، لتأهيل مختصين لمعالجة مجموعات ذات نسبة انتحار عالية.

وقال عضو الكنيسة أبراهام نفوسا من حزب الليكود، وهو مهاجر من أثيوبيا، ويأرأس لجنة الهجرة والاستيعاب البرلمانية، “إن الكثير من المهاجرين يشعرون بأزمة الهجرة، ولكنهم لا يعبرون عنها كي لا يتم تصنيفهم كمرضى نفسانيين، ولهذا فإنهم يمتنعون عن التوجه لتلقي العلاج، وبشكل خاص حينما لا يكون بإمكانهم تمويل العلاج النفسي الخاص”.

**كتب برهوم جراسيبي:**

قال بحث جديد صدر في الأيام الأخيرة إن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية لدى أبناء المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق من العام ١٩٩٠ ولاحقا هي ٣٠%، ولكنها نصف النسبة بين آبائهم - ٥٠% إلى ٦٠%.

وتينهر بحث آخر يستند إلى استطلاعات عديدة، أن المهاجرين الروس مستثمرون في العيش في مجتمعات منغلقة يحافظون فيها على لغتهم وعاداتهم التي كانت قائمة في أوطانهم الأصلية.

وقال بحث آخر لمركز الأبحاث في الكنيسة إن ثلث المنتحرين في السنوات الأخيرة في إسرائيل هم من المهاجرين، وهذا كله يعجز عن ضيق حياتهم الجديدة، في حين دلت معطيات سابقة على أن ١٢% من المهاجرين من الدول السوفيتية السابقة عادوا إلى وطنهم الأصلي.

وصدر هذا البحث بعد مرور ٢٥ عاما على بدء موجات الهجرة الضخمة من الاتحاد السوفيتي السابق، ولاحقا من دوله المتعددة بعد تفككه.

وحسب الإحصائيات، فقد هاجر إلى إسرائيل منذ نهاية العام ١٩٨٩ وحتى العام الماضي ٢٠١٤، ما يزيد بقليل عن ٣ر١ مليون مهاجر من دول مختلفة، إلا أن ما يزيد بقليل عن مليون منهم من الدول السوفيتية السابقة، وفي الدرجة الثانية قرابة ١٣٠ ألفا من أثيوبيا. عدا هجرة بضعة آلاف في العام ١٩٨٥، والباقي من مختلف الدول الأوروبية والأميركية.

وقد انعكست الهجرة من دول الاتحاد السوفيتي على مختلف مجالات الحياة، بدءا من العالم الجغرافي، إذ انخفضت بدرجة كبيرة نسبة فلسطيني الداخل من بين إجمالي السكان، وانخرط الآلاف من العاملين في المهن الأكاديمية في سوق العمل الإسرائيلية فرفقوا من مستوياتها، ومن بين هذا الجهاز الطبي، رغم أن إسرائيل رفضت الاعتراف بشهادات أعداد ضخمة من الأطباء، ومن بينهم كبار المختصين، إذ كانت تفرض عليهم امتحانات صعبة جدا، أقيمت الكثير منهم خارج مهنتهم، فاضطروا للعمل من أجل قوت يومهم في أعمال الخدمة المنزلية والنظافة، وغيرها من قطاعات العمل.

وارتفع المستوى الرياضي والثقافي في إسرائيل إلى مستويات عالمية، وبدأت تظهر إسرائيل في منافسات رياضية وفنية عالمية بفضل المهاجرين. ورغم ذلك، فإن هذه الهجرة عكست أزلمات مجتمعية كثيرة، منها الصدام المباشر بين قدامى المهاجرين إلى البلاد، والمهاجرين الجدد، كما أكتد على هذا سلسلة من الأبحاث ومنها ما يعرض هنا.

وكما سبق، فقد قالت صحيفة «هارتس» في تقرير لها تضمن إحصائيات جديدة إن أبناء المهاجرين الذين ولدوا و هاجروا أطفالا ونشأوا في البلاد، تحصيلهم العلمي الأكاديمي أقل من تحصيل آبائهم، الذين بلغت نسبة

## تغطية خاصة: إسرائيل وفلسطينيو الداخل

«المؤسسة العربية لحقوق الإنسان»:

## تعهد إسرائيل باحترام حقوق الإنسان كلام فارغ عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين في الداخل!

\* «لا بد من النظر الآن أكثر من أي وقت مضى في كيفية انتهاك إسرائيل لحقوق والأقليات الفلسطينية داخلها وذلك بالمقارنة مع الحريات الأساس التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأساسية» \*

القانون، بينما يواجه المحتجون العرب والمظاهرون بوحشية من قبل سلطات الشرطة. وقد خلقت التصريحات التحريضية من قبل السياسيين الإسرائيليين جوًا من الخوف والعداء، وعزز العنف والتحريض الذي تفرقه وتشجعه الدولة موجة من العنف الفوقاني، مما أدى إلى شن هجمات واعتداءات على العرب الفلسطينيين. وقد أرسيت ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة رسالة واضحة ضد الأقلية العربية الفلسطينية التي تتعرض حقوقها للانتهاكات والخطر على نحو متزايد.

لقد مر ٦٧ عاماً ليس فقط على إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً على إعلان دولة إسرائيل لحالة طوارئ دائمة ومستمرة. ومنذ ذلك الحين، استخدم "الامن" كذريعة أو غطاء لانتهاك واسع لنص وروح القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حالات أخرى، دفع الإزدراء والعنصرية الاقلية العربية الفلسطينية المهمشة إلى هامش الهامش. ولكن فترات تصاعد العنف هي التي تكون فيها حاجة ماسة إلى حقوق الإنسان. وهي تذكرنا أيضاً بالحاجة إلى التأكيد الدائم على أهمية إيجاد نظام حقيقي لحماية حقوق الإنسان، يكون مانعاً أمام الاستبداد والعداء والكراهية التي تسمح للعنف والعنصرية والتمييز أن ينتشر.

وختم البيان:

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، يتوجب على المجتمع الدولي التأكيد على أهمية حماية حقوق الإنسان، وحماية أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون باستمرار تهديدات لإسكاتهم من قبل أجهزة الدولة، وتشارك المؤسسة العربية لحقوق الإنسان في التضامن مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وتدعو المجتمع الدولي للتضامن إلى الجهود للضغط على إسرائيل للامتثال بصدق للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً، لا تزال الحقوق الدينية للعرب الفلسطينيين تدا، بقيود مفروضة على الوصول للحرم القدسي الشريف، وفي وقت سابق من هذا العام، تم حرق الكنيسة التاريخية في الطابفة من قبل متطرفين يهود، كجزء من ظاهرة واسعة الانتشار من هجمات المتطرفين ضد الأقلية العربية الفلسطينية وتراثهم الديني. وقد اعتبرت الولايات المتحدة مثل هذه الجرائم والاعتداءات التي توصف بـ"تدفيغ (جبابية) الثمن"، بعمليات إرهابية؛ ولكن بدلاً من استئصال هذه الظاهرة الإجرامية، قامت الدولة بالتساهل مع هذا الإرهاب اليهودي المتصاعد.

ثالثاً، يعاني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأقلية العربية الفلسطينية من التمييز المؤسسي، مما يؤثر سلباً على البنية التحتية والتنمية والإسكان والتعليم والعمل، لم الشمل، الحقوق الاجتماعية والهوية الثقافية. ووفقاً للتقرير السنوي الأخير للتامين الوطني، بلغ معدل الفقر لدى الأقلية العربية الفلسطينية أكثر من ٥٠٪، مع زيادة بنسبة ٨٪ في عمق الفقر وزيادة بنسبة ٧٪ في شدته من العام السابق. في الأونة الأخيرة، قطعت الدولة بحة مخصصات الميراثية للمدارس الأهلية العربية التي تخدم جزءاً كبيراً من الطلاب العرب الفلسطينيين، في الوقت الذي توفر فيه التمويل الكامل للمدارس اليهودية الدينية الأرثوذكسية. وقد انتهجت الحكومة سياسات لحجب المنافع والمخصصات الاجتماعية عن الآباء والأمهات لجرائم ارتكباها أولادهم، وسياسات التهديد بإلغاء المواطنة أو الإقامة للأفراد وأسره، وهدم منازل عائلات عرب فلسطينيين بتهمه "الإرهاب". كما ترفض الدولة بصورة منتظمة مخططات بناء الفلسطينيين العرب، بينما تسهل بناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية والضفة إضافة للاستيطان في النقب، وفي كثير من الأحيان على أراضي السكان العرب الذين يتم هدم قراهم وطردهم. وأخيراً، شهدت الفترة الأخيرة عمليات قتل لأشخاص مشتبته بهم في ارتكاب جريمة، بطرق أقرب إلى الإعدام خارج إطار القانون بدلاً من تنفيذ

لقد أكد هذا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، عشية انتخابات الكنيست في شهر آذار الماضي، عندما حذر أن "العرب يخرجون بأعداد كبيرة إلى صناديق الاقتراع". وأكد هذا أيضاً رئيس بلدية القدس، نير بركات، في شهر تشرين الأول الماضي، عندما شجع الإسرائيليين على حمل الأسلحة النارية الشخصية ضد "الإرهابيين" الفلسطينيين، قائلاً: "إنها مثل خدمة الاحتياط العسكرية". وأكد هذا أيضاً رئيس مكتب وزير الإسكان، ديفيد سويسا، عندما تجمع هو ونحو ٢٠٠ يهودي إسرائيلي للاحتجاج على مناقصات الإسكان التي فاز بها العرب الفلسطينيون لبناء منازل في مدينة العفولة، وهم يحملون لافتات كتب عليها: "العفولة- حماية بيوتنا ووطننا".

لا بد من النظر اليوم أكثر من أي وقت مضى، في كيفية انتهاك الدولة لحقوق وحريات الأقلية العربية الفلسطينية، وذلك بالمقارنة مع الحريات الأساس التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأساسية.

وأشار البيان إلى ما يلي:

أولاً، يستمر قمع حرية التعبير للعرب الفلسطينيين، باعتقال النشطاء بتهم وهمية، غالباً لمجرد نشرهم لرسائل انتقادية على شبكات التواصل الاجتماعي. وتجرم التشريعات والقوانين الإسرائيلية الإعراب عن الرأي مثل التعبير عن دعم حركة المقاطعة أو إحياء ذكرى النكبة، ويستمر وزراء الحكومة بتقديم اقتراحات قوانين جديدة لإسكات المجتمع المدني من خلال فرض ضرائب على التبرعات التي تقدم لجمعيات حقوق الإنسان واصفة إياهم "بهيئات دول أجنبية". وقد جرمت الدولة مؤخرًا جزءًا لا يتجزأ من النسيج السياسي العربي، حيث تم إخراج الجنح الشامل للحركة الإسلامية عن القانون، وبهذه الذريعة أغلقت ١٧ منظمة وجمعية خيرية.

## حان الوقت لتغيير المخطط الهيكلي القطري «تاما ٢٨» لما فيه صالح البلديات العربية في الداخل

**بقلم: قيس يوسف ناصر (\*)**

فيه التغيير الجذري والمتطرف. هذا يعني انه من الصعوبة بمكان ان نطلب من عائلة عربية ان تتقبل فكرة إخلاء المبنى الذي تسكنه والسكن في مكان آخر حتى الحصول على شقة سكنية جديدة في المبنى المرمم بعد عدة سنوات. الأمر أكثر تعقيداً انه اذا كان مشروع "تاما ٣٨" هو على نمط هدم المبنى وتشجيده مجدداً، فلا أرى ان إقناع العائلة العربية العادية بتقبل هذا التغيير الكبير بالأمر السهل بتاتا، فهو في نظرها مخاطرة غير مضمونه النتائج. هذه الظروف أيضاً، لا تساعد على تطبيق مشروع "تاما ٣٨" في البلديات العربية.

لو ان المقاولين يرون ان مشاريع "تاما ٣٨" مربحة في المجتمع العربي لرأينا هذه المشاريع شائعة ورائجة في البلديات العربية كما هي الحال في البلديات اليهودية.

والسؤال هو كيف نحول البلديات العربية من مواقع يخشى المبادرون الاستثمار فيها الى مواقع يتبارى المبادرون عليها؟ وفي الحقيقة، هذا سؤال مركّب جدا يستلزم دراية في أمور اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تخص المجتمع العربي في إسرائيل. على أي حال، على المخطط القطري "تاما ٣٨" ان يؤمن القواعد القضائية التي تذلل المصاعب التي أشرت إليها، ولكن حتى الآن لا يمتّ المخطط القطري ٣٨ بأي صلة للبلديات العربية وعلى هذا الأمر ان يتغير لما فيه صالح البلديات العربية أولا.

(\*) محام فلسطيني متخصص في قضايا التخطيط والبناء.

المضافة للمبنى للجمهور بل يفضل ان يبقى المبنى للعائلة والا تدخله عائلات غريبة. هذا الأمر يؤدي هو أيضا الى انخفاض الربح الذي قد يجنيه المقاول من المشروع لانه مقيد في بيع الشقق.

رابعا، ان المسار الراشد اليوم في مخططات "تاما" هو مسار الهدم والبناء من جديد، أي هدم المبنى القديم القائم وبناءه من جديد والحصول على كمية وحدات سكنية أكثر بكثير مما احتوى عليه المبنى القائم، وفي الواقع ان هذا المسار مرجح للمقاولين أكثر من مشروع ترميم المبنى القائم دون هدمه، وذلك لان كمية الوحدات السكنية التي تنتج في مسار الهدم والبناء مجدداً أكثر بكثير من مسار الترميم. وهنا نرى مرة أخرى انه ما من مقاول يفكر في مشروع الهدم والبناء مجدداً في بلدة عربية لانه لا يجد ان المربع المادي الذي سيجنه في نهاية هذه التجربة سيكون جديرا بالمخاطرة المادية الكبيرة التي يأخذها على عاتقه في مثل هذا المشروع.

خامسا، ان تطبيق مشروع "تاما ٣٨" سواء بمسار ترميم المبنى القائم وإضافة وحدات سكنية او بمسار هدم المبنى القائم وتشجيده مجددا يستلزم إخلاء سكان المبنى القائم لفترة زمنية حتى الانتهاء من المشروع. طبيعة الحال يتعاقد سكان المبنى مع منفذ المشروع على ما يستحقونه من ضمانات مادية واجارات شهرية منذ إخلائهم المبنى وحتى العودة اليه بعد تشييده. بالمقابل، يمكننا القول ان العائلة العربية العادية في البلديات العربية محافظة بطبيعتها على نحو تكره

في المناطق البلدية القديمة وترميم واجهات المباني وإضافة مصاعد للمباني القديمة وغير ذلك من الاستحداث العمراني. لهذا يمكننا القول ان المخطط القطري غير موجه بالأساس الى ترميم المباني والاستحداث العمراني في البلديات العربية.

ثانيا، ان المخطط القطري يسمح لصاحب المبنى ان يرمم المبنى وان يضيف له وحدات سكنية جديدة. وفي الواقع هذا هو المحفز الرئيس لإغراء وإقناع أصحاب المباني بتدعيم بيوتهم القديمة. وفي سبيل ذلك تمّ أيضا ترتيب التسهيلات والإغفاءات الضريبية المتعلقة بتنفيذ المشروع. بل ان هذه الميزة جعلت مخططات "تاما ٣٨" مخططات تجارية للمقاولين اذ انهم يستطيعون ان يجنوا من هذه المشاريع أرباحا طائلة جراء بيع الوحدات السكنية الجديدة. هذه الظروف هي أيضا لا تساعد على تطبيق مشروع "تاما ٣٨" في البلديات العربية، اذ ان البلديات العربية تتفقر الى سوق ناشطة لبيع الشقق السكنية وذلك بالأساس بسبب البناء الذاتي على الأراضي الخاصة، وهكذا لا يعتبر المشروع مجددا من الناحية المادية للمقاول المنفذ لانه لا يعود عليه بالربح الكافي من بيع الشقق الجديدة بعد حساب نفقات المشروع الباهظة.

ثالثا، ان الشقق السكنية الجديدة في مشروع "تاما ٣٨" التي تضاف للمبنى القائم الذي يرمم في المشروع تتسوّق وتباع لسكان جدد ليسوا بالضرورة من اصحاب الشقق القائمة. ولكن في المجتمع العربي لا يرغب صاحب المبنى القائم، في اغلب الحالات، ان تتسوّق الشقق الجديدة

## ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦ تتجاهل حاجات التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي!

**بقلم: إيباد سنونو (\*)**

إسرائيل إلى منظمة دول OECD، حيث أن انتساب إسرائيل لهذه المنظمة يفرض عليها تحسين ظروف «الأقليات»، ومن هنا يأتي حرص إسرائيل على إعداد البرامج للتطوير الاقتصادي للمجتمع العربي.

لا يستطيع أن أحضح الطرح أعلاه، ولكنني أشير فقط إلى المعضلة: لدى إسرائيل كل الأسباب الاقتصادية (ناهيك عن الأسباب الأخلاقية وواجب الدولة تجاه مواطنيها) لتطوير اقتصاد الجماهير العربية، ولكنها لا تفعل! لماذا؟

ومن المفهوم ضمناً أن المواطنين العرب في الدولة معنيون بالانخراط في سوق العمل وتحسين ظروف المعيشة وتوفير لقمة العيش بكرامة والوصول إلى رفاهية في الحياة تتلاءم مع الطموحات الفردية والجماعية للمجتمع.

بناء على ذلك يبدو أن السبب الأهم الذي يجعل الدولة لا ترى ما أراه أنا وكل باحث اقتصادي، ولا تخطو باتجاه تغيير الواقع، ليس اقتصاديا بل له أبعاد سياسية بعيدة كل البعد عن النظريات الاقتصادية.

(\*) باحث اقتصادي فلسطيني.

الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي العام وذلك لسببين رئيسيين: الأول، أن استثمار الدولة برفع نسبة المواطنين العرب في سوق العمل سيؤدي الى زيادة الناتج القومي بما بين ٣% و٧% سنوياً تقديراً حذر ومحافظ) وإذا كنا نتحدث عن ناتج قومي لإسرائيل يصل إلى (١٠ تريليون شيكل، فإننا نتحدث عن زيادة متوقعة طائلة.

الثاني: من المتوقع أن تصل نسبة المواطنين العرب واليهود الحريديم (وهما قطاعان بنسبة مشاركة منخفضة في سوق العمل) إلى نصف المجتمع تقريبا (بعد جيل، أي ما بعد سنة ٢٠٥٥). ولذلك فإن بقاء الوضع على ما هو عليه الآن بأرقام المشاركة هذه في سوق العمل، مؤشر يحمل في طياته أنه سيكون تراجع في الاقتصاد الإسرائيلي بدلاً من النمو.

أضف إلى ذلك أن الاستثمار في المجتمع العربي هو أيضاً لحل مشاكل بنيوية وأن الاستثمار هو رؤياً للمدى البعيد وأن التطوير الاقتصادي يحد من المشاكل المجتمعية وبالتالي يخفف من تكاليف معالجتها مستقبلاً. برغم التحليل أعلاه، إلا أن الدولة لا تسعى جاهدة لتغيير الوضع الراهن، حتى أن بعض المحللين والمراقبين يعزو أي تغيير طفيف في السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب إلى حقيقة انتساب دولة

كتاب ميزانية الدولة الذي يضم آلاف البنود والتي بغالبيتها أرقام كبيرة، هو ليس مجرد أرقام بل إن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الأكثر موثوقية التي تعكس سياسات وأولويات الحكومة وبرامج عملها. وبالتالي فإن الميزانية، بالإضافة إلى أمور أخرى، هي تقنية اجتماعية لتخصيص الموارد من ناحية الإنفاق ومن ناحية الإيرادات. يعني هذا أن أي حديث عن تغييرات في سلم الأولويات أو الاستثمار في مجال ما، يكون حبرا على ورق وضربية كلامية ما لم تكن لهذا الكلام ترجمة في كتاب الميزانية. منذ ما يقارب نصف سنة يجري مندوبو المجتمع العربي في الداخل (ومن باب الشفافية أقول بأنتي كنت من الطاقم المناوئ) مفاوضات مع الحكومة للتوصل إلى برنامج وخطة عمل للمدى المتوسط للتطوير الاقتصادي للمجتمع العربي (خطة خماسية). وكان من المفروض أن تتبلور الخطة قبيل المصادقة على ميزانية الدولة كي يتم إدراجها في كتاب الميزانية. لكن، وكما أسلفت، صودق على الميزانية دون أن تتضمن الخطة المرجوة.

ما يجب الانتباه له هو الضرورة الملحة للاقتصاد الإسرائيلي لدعم وتقوية اقتصاد المجتمع العربي لانه سيشكل الرافعة الاقتصادية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي